مجتمع الأعمال

جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الواحدة والعشرون كانون اول 2018

- مجلس الأعمال الأردني - التركي يلتقي وزيرة التجارة التركية
- انطلاقه جديدة للاستثمارات الأردنية الكويتية المشتركه
- الطباع يكرم السفير المصري في عمان

www.jba.com.jo

شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 90% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979.
Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country.
JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .
Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East
Asia, East Africa, West Africa and Europe

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

رؤيتنا

ريادة جمعيات الأعمال
من خلال تكريس خبرة أعضائها
في تطوير المناخ الاستثماري
في المملكة وتعزيز أعمال
داعمة للاقتصاد الوطني

رسالتنا

توفير البيئة اللازمة لتمكين
القطاع الخاص من أداء دوره
الريادي، لتأدية المهام الاقتصادية
والاجتماعية التي من شأنها تحفيز
الاستثمار بما يتوافق ومصلحة
الاقتصادي الوطني

في هذا العدد

- افتتاحية العدد	4
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تهنئ جلالة الملك بجائزة «تمبلتون»	5
- الرئيس التونسي يستقبل رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب	6
- مجلس الأعمال الأردني - التركي يلتقي وزيرة التجارة التركية	10
- رجال الأعمال الأردنيين تبرم مذكرة تفاهم مع الغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية	13
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تطالب ببرنامج إصلاح مالي وطني	16
- انطلاقه جديدة للاستثمارات الأردنية الكويتية المشتركه	18
- تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الاستثمار انطلاق أعمال منتدى الاستثمار الأردني المصري	20
-الطباع يكرم السفير المصري في عمان	22
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين : «خطاب العرش السامي، رؤيا ونهج تخدم مصلحة المواطن»	23
- «رجال الأعمال» قرار الملك بإنهاء ملحقي الباقورة والغمر تمثل انتصار لإرادة الشعب.	24
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثني على إعادة فتح معبر جابر الحدودي	25
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين أدانت العمل الإرهابي الغاشم	25
- تقرير إجتماعات مجلس الأعمال الأردني - التركي	26
- فعاليات اقتصادية ونقابية تناقش مسودة قانون رخص المهن لمدينة عمان	35
- لجنة الاقتصاد والاستثمار ورجال الأعمال الأردنيين تتوافق حول بعض نصوص مشروع قانون ضريبة الدخل	36
-موقف جمعية رجال الأعمال الأردنيين من إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا	38
-جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث سبل تطوير قطاع الانشاءات	40
- اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	41
- اتحاد رجال الأعمال العرب يتلقى دعوتين من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	42
- الطباع: الاقتصاد الوطني بحاجة إلى برنامج اصلاح مالي وطني	43
- الطباع: تفعيل قانون الوساطة وحل النزاعات ضرورة للاستثمار المحلي والأجنبي	44
- اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماعات لجنة العمل العربي المشترك	45
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ورشة عمل الشركات العائلية	46
- تقرير إجتماعات مجلس الأعمال الأردني - المصري	47

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 533 8035
فاكس
+962 6 533 76 17

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

www.jba.com.jo

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقا من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم وتوجهاته المتعلقة بتعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية فإن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبذل قصارى جهدها في العمل على تعزيز متانة الاقتصاد الوطني عن طريق تنمية العلاقات التجارية والتكاملية والاقتصادية بين الأردن وباقي دول العالم، وتعزيز أواصر العلاقات التجارية الأردنية في مختلف المجالات وتحفيز الاستثمار وابراز أهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى دعم المسيرة التنموية وجهود الإصلاح الاقتصادي من خلال عقد مجالس الأعمال المشتركة مع العديد من الدول وتوقيع مذكرات التفاهم والتعاون مع العديد من الجهات الدولية. بالإضافة لعقد المنتديات واللقاءات الهادفة إلى تبادل أكبر قدر ممكن من الخبرات والمعلومات حول بيئة الأعمال والفرص الاستثمارية المناسبة.

خلال السنوات الماضية سعت جمعية رجال الأعمال الاردنيين إلى تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق المساهمة في تقديم التوصيات والإقتراحات في مختلف المجالات التي تصب في مصلحة الاقتصاد الأردني على المستوى المحلي والمستوى الدولي، ومن هذا المنطلق فإنه سيتم تسليط الضوء على موضوع استقرار التشريعات وأثرها على الاستثمار في مختلف القطاعات، حيث تؤكد الجمعية على ضرورة وجود نظام ضريبي مستقر يعمل على تشجيع الاستثمار الهادف لتعزيز النمو الاقتصادي لا أن يكون طارداً له.كما أنه على صانع السياسات أن يكون مدركاً لأهمية السياسات التجارية التي تدعم الإنفتاح التجاري خاصة وأن الأردن كاقتصاد صغير الحجم يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية وعلى التدفقات المالية الدولية بمختلف أشكالها، وعليه فإننا نحتاج لأن نزيد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، المتعددة الأطراف، والإتفاقيات التكاملية كذلك. بهدف دعم النمو الاقتصادي من خلال التحرير التجاري. علماً بأنه لن يكون من مصلحتنا زيادة العوائق أمام حركة التجارة الدولية وتدفق السلع والخدمات وكذلك التدفقات الرأسمالية وخلق فرص عمل لأبنائنا في كافة المحافظات من خلال مشاريع اقتصادية بشراكات عربية وصديقة.

وفي الختام يسرني القول بأنه وعلى الرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الأردني إلا أن الأردن قد تمكن من تحقيق الإستقرارية في بعض المؤشرات الاقتصادية وحقق النمو في عدة قطاعات من أبرزها القطاع السياحي والقطاع المصرفي وغيرها من القطاعات الآخرى وأننا على أمل بأن يسير الأردن نحو اصلاحات مالية واقتصادية تساهم في وصول الاقتصاد الوطني إلى المستوى المرغوب به من النمو والإزدهار في جميع القطاعات الاقتصادية.

ويسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الآخير من عام 2018.

حمدي الطباع
رئيس الجمعية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تهنئ جلالة الملك بجائزة «تمبلتون»

تبارك جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة برئيسها معالي السيد حمدي الطباع جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حصوله على جائزة تمبلتون للعام 2018 في واشنطن، وذلك تقديرا لجهود جلالته في تحقيق الوئام والسلام بين الأديان وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وحماية الحريات الدينية.

وتؤكد جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن هذه الجائزة المقدمة من قبل مؤسسة جون تمبلتون وسط حضور عدد من الشخصيات والقيادات السياسية والفكرية والدينية العالمية ،هي تقدير لإنجازات وجهود جلالته في تحقيق الانسجام الديني بين الإسلام والديانات السماوية الأخرى، وتعريف العالم بجوهر الإسلام الحقيقي. بالإضافة إلى نشر قيم الوسطية والتسامح والاعتدال والتعايش بين مختلف الأديان.

وإننا كأردنيين نفخر بجلالة الملك عبدالله لما يحظى به من احترام وتقدير من قبل المجتمع الدولي للأعمال الاستثنائية التي يبذلها جلالته في سعيه المتواصل لتحقيق السلام والاستقرار.

الرئيس التونسي يستقبل رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب

استقبل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي بتاريخ 2018/11/16 بقصر قرطاج، معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب على هامش ترأسه لوفد الاتحاد المشارك في الدورة 22 لمنتدى الأعمال المستقبلي العالمي فوتوراليا الذي تنظمه كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية خلال الفترة من 14-2018/11/16 في تونس. وأشاد رئيس الجمهورية بالدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية وتوفير فرص العمل مختلف قطاعات الإنتاج ومساهمته الفعّالة في تطوير الاقتصادات .

وكان الطباع قد ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى والذي عقد تحت رعاية رئيس الحكومة التونسية في الجلسة الافتتاحية للمنتدى كلمة اتحاد رجال الأعمال العرب، التي أكد فيها بأن هذا المنتدى يمثل فرصة لتونس ولرجال الأعمال العرب والإفريقيين والأوروبيين لبحث كيفية تنمية الإقتصاد العربي خاصة وأن العالم العربي يمر بمرحلة صعبة اقتصاديا وسياسيا.

وبين الطباع في كلمته ان اتحاد رجال الأعمال العرب له قناعة كاملة بأن المشاريع العربية المشتركة تخلق فرص عمل خاصة في ظل البطالة التي أصبحت مرتفعة جدّا في العالم العربي. ويأتي دور الاتحاد في إبراز الاقتصاد العربي كتكتل عربي اقتصادي قوي، والعمل على تنمية العلاقات العربية الدولية من خلال تأسيس مجالس الأعمال العربية بين الاتحاد وعدد من هيئات القطاع الخاص في الدول الصديقة التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متميزة مع القطاع الخاص العربي مثل تركيا، البرازيل، الهند، الصين، ألمانيا. وأن أي تكتل اقتصادي عربي عربي أو مع اصدقاء اوروبيين من شأنه أن يخلق فرص عمل ومشاريع هامة تساعد على تنشيط الإقتصاد العربي. وقال حمدي الطباع إن هناك قواسم مشتركة كثيرة بين البلدين معتبرا أن تونس تعتبر البوابة الإقتصادية لإفريقيا.

وقد تم تسليط الضوء على بعض أهداف هذه الدورة من منتدى تطوير الأعمال الدولية والمتمثلة بتعزيز الاستثمار في تونس وتحسين ثقافة الأعمال فيها، حيث يتمتع الاقتصاد التونسي بالعديد

من المزايا من أبرزها الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يربط بين افريقيا وأوروبا بالإضافة إلى توفر الثروات الزراعية المهمة .

كما بين الطباع بأن قضيّة التّكامل والتّعاون الاقتصادي العربي من أبرز القضايا التي تهتم بها مؤسسات العمل العربي المشترك والتي يعتبر الاتحاد أحدها ، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها الدول العربية والمتمثلة بالتغيّرات في النّظام العالمي نحو العولمة، والتكتلات الإقتصادية العالمية الضخمة والتحديات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وبناءا عليه فإن التكتل والاندماج في الدول العربية وتطوير التعاون المشترك فيما بينها في كافة المجالات، هما الطريق الأمثل لتعزيز الاقتصاد والقدرة التنافسية ، والتصدي لجميع التحديات .

وأكد رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد أن منتدى الأعمال المتسقبلية جاء في ظروف دقيقة تعيشها تونس لا سيما اقتصادية مشدداً حرصه على تحقيق نتائج المنتدى من حيث تقديم كل الدعم لإنشاء المشاريع وخلق فرص العمل ما من شأنه جعل تونس منصة استثمار في ضوء حضور 680 شركة من مختلف دول العالم، واعتبر الشاهد أن تحول تونس إلى منصة استثمارية يأتي لعدة اعتبارات أهمها تحسن مناخ الأعمال وهو ما كشفه عنه منتدى ممارسة أنشطة الأعمال حيث كشف عن تقدم تونس 8 درجات، فضلا عما يقدمه قانون الاستثمار من امتيازات بالإضافة إلى التحسن الملحوظ للاستقرار الأمني. كما شدد الشاهد على ما يمثله قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أهمية ما تحفيز الحكومة التونسية على اعداد مشروع قانون خاص بالاقتصاد التضامني والاجتماعي.

من جانبه أكد طارق الشريف رئيس كنفدارلية المؤسسات المواطنة التونسية حرص كوكنت على تنظيم مثل هذه المنتديات الدولية والذي تأتي في إطار دعم الاستثمار والقطاع الخاص وذلك بالنظر إلى العدد الهام من رجال الأعمال المشاركون وذلك لمزيد دعم الاستثمار ومناخ الأعمال وذلك عبر إبرام شراكات مع دول ومجموعات اقتصادية من مختلف دول العالم.

وفي ذات الوقت أفادت فرونسواز فيلان رئيس جمعية FUTURALLIA الفرنسية المؤسسة لفكرة المنتدى والتي تأسست منذ 30 عاماً في فرنسا، أن تنظيم منتدى الأعمال المستقبلية في تونس للارتباط الوثيق بين فرنسا وتونس ما شجع على تنظيم النسخة 22 منتدى فيها، ويهدف المنتدى إلى دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة الفرنسية لإبرام شراكات مع مؤسسات من مختلف دول العالم. من جهته أفاد فرونسوان اسيلان رئيس كنفدرالية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في فرنسا أنه دون نجاح المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقطاع الخاص لا يمكن لأي دولة أن تنجح مشدداً على ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب لنجاح القطاع ودعم قدرته على دفع النمو وخلص فرص العمل.

وشهد المنتدى مشاركة أكثر من 650 صاحب مؤسسة من أكثر من 30 دولة اهمها: الجزائر، المانيا، بلجيكا، بوركينا فاسو، كامرون، الصين، الكونغو، كوت ديفوار، بنين، جيبوتي، مصر، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، الاردن، مدغشقر، مالي، موناكو، المغرب، النيجر، بولونيا، قطر، السنغال، تونس، تركيا، ليبيا، لوكسمبورغ،

بمشاركة القطاعات التالية الصناعة، الأغذية، السيارات، المواد المصنعة، التكنولوجيا الحيوية، كيمياء، البلاستيك، مراكز الاتصال، التجارة الإلكترونية، البناء، الأشغال العمومية، التصميم، المواد الإلكترونية، الطاقة، التعليم، البحث، البيئة، التنمية المستدامة، الطباعة والنشر، الاتصال، الاشهار، الإعلام، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النسيج، مكاتب الدراسات، النقل، اللوجستيك كما وشهد المنتدى تنظيم اكثر من6000 لقاء بين المشاركين تم توزيعها وفق جدول زمني يتضمن ما بين 10و16 لقاء لكل مشارك بالإضافة إلى توفر مساحات للمشاركين خصص 35 جناح للعارضين و10 لرؤساء الوفود و 20 للشركات و5 لشركاء وممولي الحدث وغيرها.

هذا وفي ذات الإطار تم عقد مائدة مستديرة حول فرص الاستثمار في تونس يشرف عليها زياد العذاري وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بحضور وفد حكومي وخبراء في المجالين الاقتصادي والماليومثل الأردن في هذا المنتدى الاستثماري الهام معالي السيد أيمن حتاحت ومعالي الدكتور حاتم الحلواني وطارق حجازي مدير عام الاتحاد.

JOSWE® *medical*

Health For Life

Jordan Sweden Medical and Sterilization Co.

الشركة الأردنية السويدية للمنتجات الطبية والتعقيم م.م.

MANUFACTURERS OF WIDE RANGE OF PHARMACEUTICALS WITH INTERNATIONAL STANDARD

الحاصلة على الاعتمادية الأوروبية
EU cGMP Accreditation

أدوية القلب

أدوية هشاشة العظام والسكري

مضادات الإكتئاب والأدوية النفسية

أدوية الحموضة وقرحة المعدة

المضادات الحيوية

المسكنات، خافضات الحرارة وأدوية الروماتيزم

مضادات الحساسية وأدوية الرشح والسعال

أدوية الضعف الجنسي

المكملات الغذائية

Cardiovascular Drugs

Osteoporosis & Diabetes Drugs

Antidepressant & Antipsychotic Drugs

Acid Reducing & Anti-ulcer Drugs

Anti-infective Drugs

Analgesic, Antipyretic & Antirheumatic Drugs

Antitussive, Decongestants,& Antihistamines

Erectile Dysfunction Drugs

Dietary Supplements

P.O.Box : 851831 Amman 11185 Jordan
Tel : 962 6 5816053 | 5859765 | 5812748
Fax : 962 6 5814526
Email : joswe@go.com.jo

: Joswe Medical
: JosweMedical
: @joswe_medical

مجلس الأعمال الأردني - التركي يلتقي وزيرة التجارة التركية

أيلول
5

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن مجلس الأعمال الأردني – التركي المشترك بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية سيبقى جسراً للتواصل بين رجال الأعمال في البلدين، جاء ذلك خلال انعقاد أعمال المجلس في مدينتي اسطنبول وأنقرة، وأكد الطباع خلال اجتماعات المجلس بأن الجمعية سوف تبذل قصارى جهدها من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستمرار التعاون والعمل المشترك بين الجمعية والمجلس المشترك.

كما بين الطباع بأنه وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها الأردن خلال الفترة السابقة إلا أن أداء الاقتصاد الأردني كان مستقرا في عام 2017 حيث أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، أهمها الدخل السياحي والصادرات الوطنية بالإضافة إلى الإستثمار المباشر. بسبب ما يتمتع به الأردن من آمن واستقرار ووجود بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى أن القوانين الداعمة والتي تعمل تشجع الإستثمار، كما يتميز الأردن بموقع جغرافي متميز واستراتيجي، حيث يوفر الأردن باقة متكاملة من الحوافز والتسهيلات، تشمل المناخ والبيئة الاستثمارية المميزة. مطالباً رجال الأعمال الأتراك ضرورة العمل على إعادة توزيع استثماراتهم التركية الخارجية خاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية.

من جهته أكد سعادة السفير الأردني في أنقرة اسماعيل الرفاعي أن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين الأردن وتركيا هي لبنة العلاقات القوية تدعمها التنسيق الدائم بين القيادتين، مؤكداً بأن اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي المكثفة عملت على زيادة مستوى الحركة التجارية والسياحية في كلا البلدين، مشيراً إلى أن الفرص الاستثمارية الكبيرة لدى المملكة خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي لا زالت تعتبر فرصة كبيرة أمام المستثمرين والصناعيين الأتراك، في ضوء موقع الأردن للانطلاق إلى للأسواق العربية والأمريكية والكندية، اضافة إلى المشاريع الكبرى التي تعرضها الحكومة الأردنية من خلال هيئة الاستثمار في قطاعات النقل والسياحة والمياه والزراعة والبنية التحتية. كما أشار الرفاعي إلى أن هنالك فرصة كبيرة للشركات التركية للمساهمة في إعادة إعمار العراق وسوريا لما تتمتع به الشركات الأردنية من خبرة طويلة

في كلا السوقين. مؤكداً بأن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك على قادر على إلى نتائج مرضية لكلا البلدين.وأكد سعادة السفير التركي في عمان مراد كراجوز بأن عدم الاستقرار في المنطقة المحطية للبلدين تعتبر أهم التحديات أمام العلاقات الاقتصادية ورجال الأعمال الأردنيين والأتراك على حدا السواء، وأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مزيد من التعاون والتشارك في الرأي للوصول إلى علاقة استراتيجية أقوى، ونتطلع كجانب تركي إلى ضرورة إعادة النظر في القرار المتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين داعياً رجال الأعمال الأتراك في نفس الوقت بأن هنالك العديد من المشاريع في الأردن بانتظارهم منها مشاريع البنية التحتية في المياه وسكك الحديد ومشاريع الطاقة والتي تقوم الحكومة الأردنية حالياً بدمجها بشكل أكبر في الشبكة الوطنية. مؤكداً رغبة الجانب التركي والطلب بشكل دائم في استيراد الفوسفات والبوتاس على حد السواء من الأردن.

في معرض كلمته أكد عمر اقبال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني رغبة رجال الأعمال الأتراك في مشاركة نظرائهم الأردنيين في عدد من المشاريع داخل المملكة وخارجها، وإننا ما زلنا نتطلع إلى العقبة كموقع استراتيجي للصناعات التركية، كما دعى الاستثمارات الأردنية لمشاركة رجال الأعمال الأتراك في الدخول إلى أسواق البلقان وتركيا الوسطى. وعلى هامش أعمال المجلس التقت وزيرة التجارة التركي السيدة روهسار بيكار بحضور سفيري البلدين والتي بدورها استعرضت العلاقات التاريخية وأكدت الوزيرة على أهمية توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية وتنويعها، مبينه بأن الجانب التركي على استعداد للتباحث والتفاوض حول اتفاقية الشراكة بين الأردن وتركيا، والتي تعتبر من أولويات الحكومة التركية مشيرة إلى استعداد قطاع الصناعة في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى القطاع الصناعي الأردني، ورحبت باستيراد الفوسفات الأردني للقطاع الخاص التركي.

وأكد حمدي الطباع خلال الاجتماع الذي عقد في مقر وزارة التجارة التركية، حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تقوية العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية للاستفادة من الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع مختلف دول العالم، كما تطرق إلى إمكانية اقامة بعض الصناعات التركية التي لها قيمة مضافة عالية مثل الصناعات النسيجية والجلدية.

الميزان التجاري لتركيا مع دول العالم (2016)					
الصادرات (مليار دولار)	المستوردات (مليار دولار)	أبرز الصادرات	أبرزالمستوردات	الشركاء التجاريين (صادرات)	الشركاء التجاريين (مستوردات)
156	186	- ذهب - شاحنات وسيارات - قطع محركات	- بترول - طائرات - سيارات	- ألمانيا - ايطاليا - أمريكا - العراق	- الصين - ألمانيا - روسيا - ايطاليا - أمريكا

المصدر: البنك الدولي.

التبادل التجاري بين الأردن وتركيا (2013-2017)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	التبادل التجاري
2013	73	538	-465	611
2014	121	604	-483	725
2015	71	537	-465	608
2016	68	472	-403	541
2017	73	484	-410	558

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
*الأرقام بالدينار الأردني/(مليون)

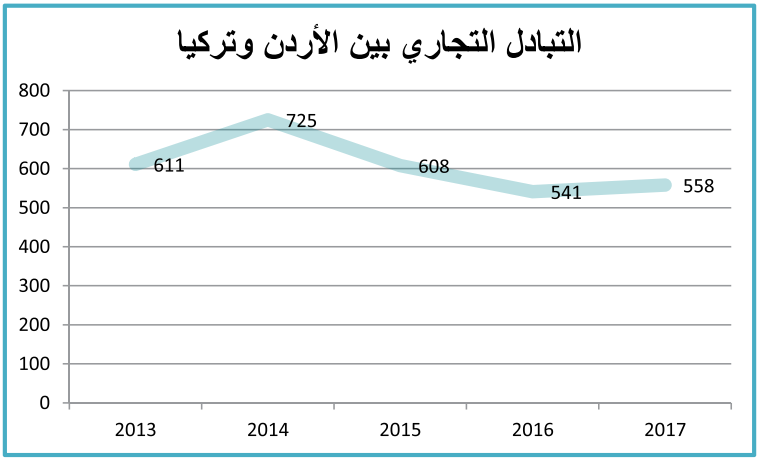

التجارة الخارجية للأردن مع تركيا إلى التجارة الخارجية للأردن مع دول العالم (2016-2017)

المتغير	2016	2017
	مليار دينار اردني	
مجموع الصادرات الأردنية إلى دول العالم	5.4	5.3
مجموع المستوردات الأردنية من دول العالم	13.7	14.6
التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم	19	20
نسبة الصادرات الأردنية إلى تركيا إلى إجمالي الصادرات الأردنية إلى دول العالم	%1.29	%1.38
نسبة المستوردات من تركيا إلى إجمالي المستوردات الأردنية من دول العالم	%3.44	%3.33
التبادل التجاري بين الاردن وتركيا الى التبادل التجاري بين الاردن ودول العالم	%2.84	%2.80

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رجال الأعمال الأردنيين تبرم مذكرة تفاهم مع الغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية

أيلول
17

أعرب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية، بأن هذه المذكرة سوف تعزز التعاون بين البلدين وتساهم إيجابيا في خلق شراكة قائمة على تحقيق المنفعة المشتركة من حيث تشجيع زيارات الاستثمارات الهندية في المملكة وتعزيز أواصر العلاقات التجارية بين القطاعين الخاص في كلا البلدين.هذا ووقع مذكرة التفاهم في مقر الجمعية حمدي الطباع نيابة عن الجمعية وعن الجانب الهندي وقعها السفير الهندي السابق لدى المملكة ورئيس الغرفة أنيل تريغونيات. والتي تضمنت اتفاق الطرفين العمل على تطوير العلاقات التجارية أعضاء المؤسستين، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاقتصادية المتضمنة لأفضل الفرص الإستثمارية والسياسات التجارية من أجل تقوية التعاون التجاري والتكنولوجي والصناعي بين الهند والأردن، كما تهدف المذكرة إلى تقديم الإستشارات الفعالة والمنظمة بخصوص سياسات الإستثمار والتجارة الدولية.

وبدوره أعرب رئيس الغرفة أنيل تريغونيات عن سعادته باللقاء مبينا أن الغرفة تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تساهم في تطوير القطاع الخاص في الهند وأن مذكرة التفاهم اليوم سوف تكون نقطة البداية في تحقيق تلك الأهداف. هذا وقد اتفق الجانبان بحضور عضو مجلس الإدارة يسري طهبوب وطارق حجازي مدير عام الجمعية والملحق التجاري في السفارة الهندية في عمان، على عقد مجموعة من اللقاءات المنظمة بهدف تبادل وجهات النظر ومتابعة عملية تطبيق مذكرة التعاون. والتنسيق لعقد لقاءات مع أطراف ثالثة من خلال مجالس الأعمال التي تربط كل من الجمعية والغرفه مع نظرائهم في مختلف دول العالم.

أبرز المؤشرات الاقتصادية للهند:

الناتج المحلي الإجمالي (2016)	2.274 تريليون دولار
نسبة النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي (2017)	%6.69
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2016)	6.57 ألف دولار
نسبة البطالة (2017)	%3.40
نسبة التضخم (2016)	%4.90
الصادرات (2016)	261 مليار دولار
المستوردات (2016)	339 مليار دولار
الميزان التجاري (2016)	78- مليار دولار

المصدر: البنك الدولي.

التجارة الخارجية للأردن مع الهند إلى التجارة الخارجية للأردن مع دول العالم (2016-2017)

المتغير	2016	2017
	مليار دينار أردني	
مجموع الصادرات الأردنية إلى دول العالم	5.4	5.3
مجموع المستوردات الأردنية من دول العالم	13.7	14.6
التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم	19	20
نسبة الصادرات الأردنية إلى الهند إلى إجمالي الصادرات الأردنية إلى دول العالم	%15.50	%13.80
نسبة المستوردات من الهند إلى إجمالي المستوردات الأردنية من دول العالم	%2.42	%2.43

لمصدر:دائرة الإحصاءات العامة.

التبادل التجاري بين الأردن والهند (2015-2017)/الأرقام بالمليون/دينار أردني

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	التبادل التجاري
2015	419	401	17	820
2016	347	331	15	679
2017	384	355	28	739

لمصدر:دائرة الإحصاءات العامة.

Naouri Group

one group one answer

رواد الشحن والحلول اللوجستية

في الأردن والعراق

خدمات السياحة والسفر

خدمات فحص البضائع

خدمات الأمن والحماية

خدمات التخزين

خدمات التغليف والنقل

خدمات التخليص الجمركي

خدمات النقل البري

وكلاء الشحن الجوي

وكلاء الشحن البحري

Tel: +962 6 500 4000 +962 6 500 4013 info@naouri.com www.naouri.com

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تطالب ببرنامج إصلاح مالي وطني

أبدى أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعهم برئاسة حمدي الطباع رئيس الجمعية على تحفظهم على مشروع المعدل لقانون ضريبة الدخل لعام 2018، وحيث أن المشروع لا يواكب الأوضاع الاقتصادية الراهنة، مؤكدين بأنه سيعمل على طرد الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ويعطل عدد من مواد قانون الاستثمار وعدد من قوانين ذات العلاقة مشيرين في الوقت ذاته بأن الاستثمار في المملكة لا زال يعاني من عدم استقرار التشريعات للحكومات المتتالية الأمر الذي لم يعمل على توطين العديد من الاستثمار بشقيه. وقد أكد رجال الأعمال بأن القانون لا يستند لأي أسس علمية في زيادة نسب الضرائب على الأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية، وأن مشروع القانون لا يحقق النمو المنشود في حال إقراره، وخصوصاً أن زيادة الضرائب تحدث انكماشاً في الاقتصاد الوطني،وتراجعاً في النمو الذي يشكل ركناً اساسياً لتجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الأردني.

من جهته أخرى أبدى رجال الأعمال في الجمعية بأنه يجب العمل على وضع برنامج إصلاح مالي واقتصادي وطني شامل لا أن يكون خاضعاً لأي جهة خارجية، وضمن منظومة ضريبية شاملة لا من خلال تعديلات متتالية على قوانين الضريبة والاستثمار، وذلك لما أثبتته البرامج السابقة فشلها من خلال زيادة المديونية وعدم تحقيق النمو المنشود والقضاء على الفقر وزيادة البطالة وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية، في ضوء عدم وضوح الرؤيا حول المبالغ المتوقع تحصيلها من مشروع القانون المعدل والجهات التي ستصرف لها تلك المبالغ إن تم تحصيلها.

كما وأبدى أعضاء الجمعية أن حدود الاعفاءات والنسب الواردة في مشروع قانون الدخل على ضريبة الأفراد وشرائحها لا تحقق العدالة والتصاعدية في فرض الضريبة وخصوصاً بما ا يتعلق بتخفيض الإعفاءات للأعوام التالية لإقرار القانون وتجاهل التضخم السنوي لمستويات المعيشة في المملكة، وتآكل القدرات الشرائية للمواطن. وإلغاء إعفاءات التعليم والصحة والتي لا تقدمها الحكومة للمواطنين بالمستوى المطلوب وعدم إمكانية الحكومة لتغطية تلك الخدمات .

كما تحفظ اعضاء الجمعية على رفع نسب الضريبة على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعات الزراعة والصناعة بما في ذلك التصدير والخدمات المالية والاتصالات والتأمين والكهرباء والاستثمارات القائمة في المناطق التنموية والحرة. في ضوء معاناة تلك القطاعات الاقتصادية التي تمثلها

الجمعية من ركود في النشاط الانتاجي والتصديري والخدمي داخلياً وخارجياً. كما وتحفظ أعضاء الجمعية على قيام الحكومة ومن خلال مشروع القانون المعدل على تطبيق مبدأ ازدواجية الضريبة المستحقة على الأشخاص وخاصة فيما يتعلق باعتبار الضريبة على المباني نفقة مقبولة بخلاف واقع الحال وما يترتب عنه من تراجع ونتائج سلبية على قطاع العقار.

وأبدى المجتمعون في مختلف القطاعات استغرابهم لجوء الحكومة إلى قوانين لرفع الضرائب والجباية من المواطن للإيفاء بإلتزاماتها، بدلاً من توضيح الإجراءات والبرامج التي وضعتها لصرف تلك الأموال وليس تسديداً لعجز الموازنة، مؤكدين في ذات الوقت على المضي قدماً في وضع برنامج تقشفي لنفقاتها وهياكلها من الوزارات والمؤسسات والهيئات المستقلة ومعالجة الفساد ومنح الامتيازات دون حدود والتي تكفي اذا ما تم تطبيقها لسداد عجز الموازنة لسنوات ماضية وقادمة.

انطلاقه جديدة للاستثمارات الأردنية الكويتية المشتركه

أيلول
23

أكـد حمـدي الطبـاع رئيـس جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنييـن علـى عمـق العلاقـات الاردنيـة الكويتيـة علـى مسـتوى قيـادة البلديـن والحكومتيـن والشـعبين الشـقيقين، والتـي تشـكل نموذجـا للتعـاون فـي مختلـف المجـالات خاصـة الاسـتثمارية و الاقتصاديـة.

وشـدد الطبـاع خـلال لقـاءه سـفير دولـة الكويـت فـي المملكـة سـعادة السـيد عزيـز الديحانـي فـي مقـر السـفارة اليـوم، علـى ضـرورة تطويـر وتعزيـز العلاقـات التـي ترتبـط بشـكل مباشـر بالاسـتثمار والاقتصـاد حيـث ان الاقتصـاد هـو العامـود الفقـري للوطـن العربـي. وقـد قـدم معالـي الطبـاع اقتراحـا لعقـد منتـدى اسـتثماري اردنـي كويتـي وتشـكيل لجنـة اسـتثمار مشـترك مـن القطـاع الخـاص. واكـد علـى دور الكويـت فـي مبـادرات تمويـل المشـاريع العربيـة المشـتركة.

وأتـى هـذا اللقـاء ضمـن إطـار جهـود الجمعيـة فـي تعزيـز العلاقـات التجاريـة والاسـتثمارية العربيـة، والتـداول بأبـرز المسـتجدات الاقتصاديـة التـي تهـم مصلحـة البلديـن. وأشـار الطبـاع الـى الملتقيـات التـي عقدهـا اتحـاد رجـال الأعمـال العـرب بيـن البلديـن فـي عـام 1999 وعـام 2013. وقـد هدفـت لتسـويق فـرص الاسـتثمار فـي المملكـة والتـي تـم مـن خلالهـا تـم الترويـج لجـذب الاسـتثمار فـي الاردن، وزيـادة حجـم الاسـتثمارات المشـتركة. وتعتبـر دولـة الكويـت مـن الـدول المؤسسـة للإتحـاد.

مـن جانبـه أشـار السـفير الديحانـي إلـى ان الطاقـات البشـرية الأردنيـة قـادرة علـى خدمـة الوطـن العربـي ، مؤكـداً علـى ان الأردن ارض خصبـة وجاذبـة للاسـتثمار مبينـاً علـى ضـرورة عمـل خارطـة طريـق لتقويـة العلاقـات بيـن رجـال الاعمـال، خاصـة فـي قطاعـات السـياحة والسـياحة العلاجيـة مؤكـداً ايـلاءه مزيـداً مـن الاهتمـام بجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الكويتيـة إلـى المملكـة.

واكـد السـفير علـى الـدور المرتقـب فـي مشـاريع إعـادة إعمـار سـوريا والمشـاريع المرتبطـة بهمـا وأن الاردن مركـز انطـلاق للشـركات الكويتيـة وان تكـون هنـاك مسـاحة لتحـرك الاسـتثمارات. مشـيراً فـي ذات الوقـت إلـى الموقـع الاسـتراتيجي والمميـزات الإسـتثمارية الموجـودة لـدى المملكـة.

وحضـر اللقـاء أعضـاء مجلـس الإدارة معالـي ثابـت الطاهـر والسـيد عونـي السـاكت والسـيد حسـام الديـن الهدهـد والسـيد طـارق حجـازي مديـر عـام الجمعيـة.

الميزان التجاري للكويت مع دول العالم 2017

الصادرات (مليار دولار)	المستوردات (مليار دولار)	أبرز الصادرات	أبرز المستوردات	الشركاء التجاريين (صادرات)	الشركاء التجاريين (مستوردات)
54.09	29.36	- النفط الخام والمكرر - مواد كيماوية	- سيارات - معدات البث - المجوهرات - الأدوية - الأسلاك المعزولة	- كوريا الجنوبية - الصين - الهند - اليابان - الولايات المتحدة	- الصين - الولايات المتحدة - الإمارات العربية - اليابان - ألمانيا

المصدر: البنك الدولي.

التجارة الخارجية بين الأردن والكويت(2013-2017): الأرقام بالمليون/ دولار أمريكي

السنة	الصادرات الأردنية	المستوردات من الكويت	الميزان التجاري	التبادل التجاري
2013	69	84	-10	153
2014	89	72	17	161
2015	153	53	100	206
2016	167	23	144	190
2017	171	28	143	199

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة.

التجارة الخارجية للأردن مع الكويت إلى التجارة الخارجية للأردن مع دول العالم(2016-2017)

المتغير	2016	2017
	مليار دينار أردني	
مجموع الصادرات الأردنية إلى دول العالم	5.4	5.3
مجموع المستوردات الأردنية من دول العالم	13.7	14.6
التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم	19	19.9
نسبة الصادرات الأردنية إلى الكويت إلى إجمالي الصادرات الأردنية إلى دول العالم	%4.43	%4.55
نسبة المستوردات من الكويت إلى إجمالي المستوردات الأردنية من دول العالم	%0.24	%0.28
التبادل التجاري بين الاردن والكويت الى التبادل التجاري بين الاردن ودول العالم	%1.42	%1.42

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة.

تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الاستثمار
انطلاق أعمال منتدى الاستثمار الأردني المصري
والدورة العشرون لمجلس الاعمال الأردني المصري

برعاية معالي السيد مهند شحادة وزير الدولة لشؤون الاستثمار تم عقد منتدى الاستثمار الأردني المصري والدورة العشرون لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال المصريين والذي شارك به عدد من رجال الأعمال المصريين والأردنيين بحضور سعادة طارق عادل سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة الأردنية. وبحث المنتدى العلاقات الاقتصادية الأردنية المصرية في مختلف القطاعات و سبل تطوير هذه العلاقات بين البلدين على مستوى القطاع الخاص من خلال مشاركة هيئة الاستثمار في البلدين وعدد من شركات التطوير في المملكة.

وتضمن المنتدى عقد لثلاث جلسات عمل هدفت إلى عرض أهم الفرص الإستثمارية في الأردن ومصر وتحدث عدد من أعضاء الجمعية في كلا الطرفين من خلال جلسات العمل المنعقدة حول إمكانية الإستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز سبل التعاون بين البلدين. وقدم عدد من المشاركين وعلى رأسهم وكيل وزارة التجارة والصناعة المصرية أحمد عنتر عرض يتضمن فيه أهم الإقتراحات حول امكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من الإتفاقيات التجارية الدولية خاصة من خلال دخول مصر في اتفاقية السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (دول الكوميسا)، كما تم عرض آلية الإستفادة من اتفاقية أغادير للتصدير إلى الإتحاد الأوروبي.

وأكد حمدي الطباع رئيس مجلس الأعمال الأردني–المصري بأن مجلس الأعمال الذي تأسس في العام ١٩٨٥ مع جمعية رجال الأعمال المصريين يعمل على تسهيل وبحث المعوقات التي تواجه رجال الأعمال في البلدين، مبينا بأن المجلس سيعمل على رفع توصياته إلى حكومتي البلدين للعمل على زيادة حجم الإستثمارات بين الأردن ومصر والتي بلغت ما يقارب مليار دولار كاستثمارات مصرية في المملكة وحجم استثمارات أردنية في مصر تبلغ إثنان مليار دولار وتحتل الاستثمارات الأردنية المرتبة 23 ضمن الدول المستثمرة في مصر.

من جانبه بين المهندس علي عيسى رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني بأن العلاقات الثنائية بين البلدين تشهد تطورا ملحوظا سواء على مستوى التجارة أو الاستثمارات المشتركة مؤكدا بأن أعمال المجلس اليوم ستبحث سبل اقامة استثمارات مشتركة للدخول إلى أسواق ثالثة سواء عربية أو أوروبية أو افريقية.

مؤشرات اقتصادية رئيسية عن مصر

الناتج المحلي الإجمالي (2017)	235.37 مليار دولار
نسبة النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي (2017)	%4.18
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2017)	2,785 ألف دولار
إجمالي الإدخار الوطني (2017)	25,402 مليون دولار 11% من الناتج المحلي الإجمالي
نسبة البطالة (2017)	%11.9
نسبة التضخم (2017)	% 13.81
القوى العاملة (2017)	31.1 مليون نسمة
الصادرات (2016)	22.5 مليار دولار
المستوردات (2016)	58 مليار دولار
الميزان التجاري (2016)	-40.5 مليار دولار
الحساب الجاري (2016)	-5.7 مليار دولار

المصدر: البنك الدولي.

التبادل التجاري بين الأردن و مصر (2015-2017)

السنوات	المستوردات المصرية من الأردن/مليون دينار	الصادرات المصرية إلى الأردن/مليون دينار	التبادل التجاري/مليون دينار	الميزان التجاري/مليون دينار
2017	80.4	336	416.1	255.3
2016	70.1	336.5	406.6	266.4
2015	76.9	348.1	425	271.2

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة.

الطباع يكرم السفير المصري في عمان

كرم معالي السيد حمدي الطباع ، رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، سعادة السيد طارق عادل سفير جمهورية مصر العربية ، بمناسبة انتهاء فترة عمله كسفير لبلاده لدى المملكة، بحضور سعادة سفراء كل من المملكة العربية السعودية سمو الامير الدكتور خالد بن فيصل آل سعود ودولة الامارات العربية المتحدة مطر سيف الشامسي، ودولة الكويت عزيز الديحاني وعدد من رجال الأعمال الأردنيين وأركان السفارة المصرية في عمان، وعدد من رؤساء غرف التجارة والصناعة في المملكة.

وفي كلمة لمعالي السيد حمدي الطباع نوّه بالجهود الكبيرة التي بذلها سعادة السفير خلال فترة عمله في الاردن، خاصة على مستوى العلاقات الإقتصادية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم المصريين، التي كانت محض اهتمام السفير كما وفتح قنوات التواصل بين الجانبين، من خلال متابعته لاجتماعات مجلس الأعمال الأردني المصري واللجان العليا بين البلدين، واثنى على جهوده المبذولة .

وقد تحدّث سعادة السفير طارق عادل خلال التكريم مؤكد على عمق العلاقات التاريخيّة والقيم الحضاريّة والثقافيّة التي تربط الأردن ومصر، مشيداً بالأمن والإستقرار اللذان تنعم بهما المملكة، متمنياً للأردن قيادة وشعباً المضي قدماً نحو المزيد من التطور والإستقرار والإزدهار، معبراً عن سروره لطيب اقامته في المملكة، ولما لقيه من دعم خلال فترة عمله في المملكة، منوهاً إلى دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة برئيسها وأعضائها في تعزيز الإستثمارات المتبادلة بين البلدين، وأنه عمل خلال فترة توليه سفيراً لبلاده على بناء أرضية صلبة يمكن الإستمرارعليها في تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين : «خطاب العرش السامي، رؤيا ونهج تخدم مصلحة المواطن»

جاء خطاب العرش السامي لجلالة الملك في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن عشر مركزا على ضرورة العمل الجاد والمخلص لتحقيق الرؤية والنهج الذي يهدف الى بناء مستقبل الأردن بالشكل الذي نريد ، مؤكدا جلالته على أن التطلعات الملكية تهدف إلى التركيز على ثلاثة محاور رئيسية تخدم مصلحة الوطن والمواطن ألا وهي العمل على ترسيخ دولة قانون حازمة وعادلة ، والعمل على تحقيق اقتصاد منيع يتميز بالإنفتاح والمرونة والتأكيد على تقديم خدمات أساسية متميزة للمواطنيين و إيلاء المصلحة الوطنية وكرامة المواطن الأهمية القصوى.

كما وقد أكد جلالته من خلال خطابه على أن محاربة الفساد أولوية لدى جميع مؤسسات الدولة وتؤكد جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن لمحاربة الفساد والعمل على الحد منه آثار اقتصادية ايجابية تتمثل في تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة ثقة المستثمرين وهذا من شأنه تعزيز التدفقات المالية الأجنبية بمختلف أنواعها وأن عامل الفساد يعتبر من العوامل الطاردة للاستثمارات ويجب محاربته والحد منه.

وفيما يتعلق بخطة تحفيز النمو الإقتصادي، أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن الأردن واجه العديد من التحديات وتمكن من تجاوزها وتحقيق الإستقرار في العديد من المؤشرات والقطاعات الاقتصادية خصوصا في الآونه الآخيرة وأنه من المهم التأكيد على أهمية الشراكة والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص للتمكن من تحقيق ما نطمح بالوصول إليه من اقتصاد قوي ينمو بشكل مستقر ومنفتح تجاريا على باقي الدول كما ويؤكد الطباع على أهمية ما أشار له جلالة الملك حول المضي نحو تطبيق نهج اقتصادي واقعي يعزز الاستقرار المالي والنقدي ويعالج المشاكل الاقتصادية والتي على رأسها مشكله المديونية بهدف تمكين الاقتصاد الأردني من جذب الاستثمارات الاجنبية وانجاز المشاريع التي تصب في صالح الوطن ، حيث أن الاقتصاد الذي يتمتع بمؤشرات اقتصادية صحية يعتبر اقتصاد مستقر جاذب للاستثمارات وهذا هو هدفنا المنشود.

وأكد الطباع بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين كممثل للقطاع الخاص كانت ولا زالت تركز على إيجاد آليات توفر بيئة استثمارية منافسة على مستوى المنطقة يعززها الأمن والأمان والاستقرار اللذين ينعم بهما الاردن لجعله وجهة المستثمرين الأولى. وتؤكد رؤية الجمعية بأن الاستثمارات الأجنبية هي السبيل الأمثل لايجاد فرص العمل لأبناء الوطن والإسهام بالحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتمكن من زيادة وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة. كما ويشدد الطباع على أهمية العمل جاهدا من أجل استغلال الظروف المحيطة لجذب المستثمرين الى الاردن على النحو المناسب.

وتوصي الجمعية على أهمية التركيز على استقرارية التشريعات والقوانين وتأثيرها المهم في جذب الاستثمارات وعلى أهمية تبني قانون ضريبة للدخل يساعد على تحفيز الاستثمار وزياده حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الأردن وباقي الدول وتجنب أي عامل من شأنه تقليل الحافز على الاستثمار في الاردن لما لذلك من تأثير على استقرارية النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أهمية زيادة درجة الإنفتاح التجاري على باقي دول العالم لزيادة وصول الصادرات الأردنية لأسواق جديدة نتمكن من خلالها إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الصدرات وتحسين نوعيتها وزيادة تنوعها وميزتها التنافسية.

«رجال الأعمال» قرار الملك بإنهاء ملحقي الباقورة والغمر تمثل انتصار لإرادة الشعب.

تشرين الأول
22

تثمن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، قرار جلالة الملك عبد اللّه الثاني حفظه اللّه ورعاه حول إلغاء ملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام، حيث يمثل هذا القرار تأكيدا على سيادة الأردن وحفظا لكرامته من أي محاولات للمساس به، و تؤكد الجمعية بأن هذا القرار سوف يكون له آثار ايجابية تصب في مصلحة الوطن ، خاصة في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهت الأردن خلال السنوات الماضية. فنحن نحتاج إلى مثل هذه البراهين التي تعكس قدرة الوطن في التصدي لجميع التحديات التي قد تقف عائقا أمام المحافظة على مكانته وإن لتحقيق مطالب الشعب وحماية مصالح المملكة تعتبر أولوية لدى جلالته.

ويؤكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأرنيين معالي السيد حمدي الطباع على أن هذا القرار سوف يعزز السيادة الأردنية ويثبت مقدرة الأردن في المحافظة على أراضيها ،بالإضافة إلى أهمية حسم النقاش الذي طال تداوله في هذا الموضوع لصالح الوطن وسيادة الوطن وفي النهاية فإن مصلحة الأردن والأردنيين فوق كل اعتبار. وأن هذا القرار قد جاء في الوقت المناسب لوضع الأمور في سياقها الواجب الكون فيه من خلال إعادة الأراضي الأردنية إلى أصحابها لنتمكن من استثمارها والإنتفاع من خيراتها كما باقي المناطق وممارسة السيادة الأردنية عليها بالكامل.

وتشدد الجمعية على أن استعادة الباقورة والغمر يعتبر قرارا تاريخيا وشجاعا ويبعث على الفخر والاعتزاز وانتصارا لمصالح الدولة الأردنية وانتصارا لإرادة الشعب وتعزيزا لسيادة الوطن.

تشرين الأول
17

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تثني على إعادة فتح معبر جابر الحدودي

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أهمية فتح الحدود الأردنية السورية حيث أن الأردن عانى كثيراً خلال الفترة الماضية من عدد من الصعوبات والتحديات الناتجة عن اغلاق الحدود بينها وبين بعض الدول المجاورة، والتي أثرت سلباً على حركة السلع وحجم التبادل التجاري وأدى إلى التضييق على القطاع الصناعي الأردني خصوصا القطاعات التي كانت معتمدة وبشكل كبيرعلى صادراتها للدول المجاورة. و تسبب إغلاق معبر جابر في عام ٢٠١٥ إلى قطع ممر نقل مهم لمئات الشاحنات والتي كانت تنقل البضائع بين تركيا والخليج وبين لبنان والخليج بشكل يومي في تجارة تصل قيمتها لعدة مليارات من الدولارات سنوياً.

وعليه فإن لفتح معبر جابر آثار ايجابية تتمثل بإمكانية إعادة الإعتماد على النقل البري بين الأردن وسوريا لغايات تجارية وامكانية الاستفادة من المزايا المتوفرة في كلا البلدين ، كما يشكل فتح الحدود أهمية أيضا لباقي الدول المجاورة وعلى رأسها لبنان وتركيا والذي يعتمد على الأراضي السورية في النقل البري إلى الدول الأخرى عبر المملكة، وهذا من شأنه تعزيز الفرص الاستثمارية والتجارية للأردن.

كما بين الطباع بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ستعمل خلال الفترة القادمة على عقد مجلس الأعمال الأردني – السوري لبحث كافة السبل ووضع برنامج عمل وزمني لاعادة تدفق الاستثمارات الأردنية السورية المشتركة بين رجال الأعمال في البلدين الشقيقين.

آب
13

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
أدانت العمل الإرهابي الغاشم

أدانت جمعية رجال الأعمال الأردنيين العمل الإرهابي الجبان الذي وقع لدورية مشتركة تابعة لقوات الدرك والأمن العام في منطقة الفحيص، والذي استهدف أمن واستقرار الوطن وثلة من شهداء الواجب والوطن الذين نترحم عليهم وندعو لهم بالرحمة والمغفرة، وللجرحى بالشفاء العاجل. واعتبرت الجمعية أن هذه الأعمال الجبانة لن تطال من أمن المملكة ولن تنجح في زعزعة الاستقرار وأن يد العدالة سوف تطالهم وتقطع دابرهم.

والجمعية إذ تدين الأحداث الإرهابية والتي تودي بحياة الكثير من الأبرياء وتؤكد وقوفها في مكافحة الارهاب والتطرف، وتؤكد الجمعية أن العمل الارهابي هذا والذي يمثل نهج للعصابات الاجرامية ويستهدف الانسانية وأمن المدنيين الأبرياء.

وأكددت الجمعية اعتزازها بالأجهزة الأمنية التي ستبقى العين الساهرة على أمن واستقرار الوطن، وسيقى الأردن قوياً شامخاً بفضل قيادته الهاشمية الفذة وأبنائه المرابطين والمتماسكين لضرب بيد من حديد لمن تسول له نفسه الاعتداد على أمننا واستقرارنا، وأكدت الجمعية وقوفها حول قيادتنا والالتفاف خلف القائد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

تقرير إجتماعات مجلس الأعمال الأردني - التركي
2018/09/05-04 اسطنبول - تركيا

عقدت اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي وذلك في مدينة اسطنبول التركية خلال الفترة 2018/9/5-4، والتي بحثت مجالات وأفق الاستثمار المشترك بين البلدين بشكل عام وفي قطاعات المقاولات والانشاءات والسياحة والزراعة بشكل خاص.

ترأس الوفد الأردني معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بحضور سعادة السفير الأردني في أنقرة السيد اسماعيل الرفاعي، وسعادة السفير التركي في عمان السيد مراد كراجوز، وبمشاركة أعضاء مجلس الإدارة المهندس عوني الساكت والمهندس حسام الدين الهدهد والمهندس يسري طهبوب وعدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين، كما قدم ممثلي كل من هيئة الاستثمار وهيئة تنشيط السياحة عروضهم خلال انعقاد المجلس.

فيما ترأس الجانب التركي السيد عمر اقبال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية DEiK وبحضور عدد من القطاعات الاقتصادية التركية المختلفة وممثلين عن 87 شركة تركية.

الجلسة الافتتاحية لأعمال مجلس الأعمال الأردني - التركي
كلمة معالي السيد حمدي الطباع - رئيس مجلس الأعمال الأردني التركي:

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن مجلس الأعمال الأردني – التركي المشترك بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية سيبقى جسراً للتواصل بين رجال الأعمال في البلدين، مشدداً خلال اجتماعات المجلس بأن الجمعية سوف تبذل قصارى جهدها من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستمرار التعاون والعمل المشترك بين الجمعية والمجلس المشترك.

كما بين بأنه وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها الأردن خلال الفترة السابقة إلا أن أداء الاقتصاد الأردني كان مستقرا في عام 2017 حيث أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، أهمها الدخل السياحي والصادرات الوطنية بالإضافة إلى الإستثمار المباشر. بسبب ما يتمتع به الأردن من آمن واستقرار ووجود بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى أن القوانين الداعمة والتي تعمل تشجع الإستثمار، كما يتميز الأردن بموقع جغرافي متميز واستراتيجي، حيث يوفر الأردن باقة متكاملة من الحوافز والتسهيلات، تشمل المناخ والبيئة الاستثمارية المميزة. مطالباً رجال الأعمال الأتراك ضرورة العمل على إعادة توزيع استثماراتهم التركية الخارجية خاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وأشار إلى أن مجلس الأعمال قادر على زيادة الصادرات الى تركيا وايجاد فرص استثمارية جديدة مشتركة جديدة، ونقل عدد من الاستثمارات التركية إلى المملكة مؤكداً بأن الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع مختلف دول العالم ستعمل على استفادة الجانب التركي من العمل على التصدير إلى الدول العربية وأمريكا وكندا والمكسيك ودول شرق آسيا.

كلمة السيد عمر اقبال
رئيس مجلس
الأعمال التركي الأردني:

أكد عمر اقبال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني رغبة رجال الأعمال الأتراك في مشاركة نظرائهم الأردنيين في عدد من المشاريع داخل المملكة وخارجها، وإننا ما زلنا نتطلع إلى العقبة كموقع استراتيجي للصناعات التركية، كما دعى الاستثمارات الأردنية لمشاركة رجال الأعمال الأتراك في الدخول إلى أسواق البلقان وتركيا الوسطى.

كما بين بأن القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية التي تربط البلدين عملت على توطيد العلاقات بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك، وأن العقبة بالنسبة لنا محط اهتمام بشكل دائم وهو أهم الأسباب لإعادة تسيير خط اسطنبول – العقبة من خلال شركة الخطوط الجوية التركية، كما أشار إلى أهمية انعقاد أعمال المجلس هذه الفترة وتسليط الضوء على قطاعي المقاولات والسياحة لما ستشهده المنطقة خلال الفترة القادمة من حاجة زيادة الاستثمار والتشاركية في تنفيذ عدد من المشاريع خاصة في العراق وسوريا.

كلمة سعادة السيد
اسماعيل الرفاعي -

سفير المملكة الأردنية
الهاشمية لدى أنقرة:

من جهته أكد سعادة السفير الأردني في أنقرة اسماعيل الرفاعي أن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين الأردن وتركيا هي لبنة العلاقات القوية تدعمها التنسيق الدائم بين القيادتين، مؤكداً بأن اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي المكثفة عملت على زيادة مستوى الحركة التجارية والسياحية في كلا البلدين.

مشيراً إلى أن الفرص الاستثمارية الكبيرة لدى المملكة خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي لا زالت تعتبر فرصة كبيرة أمام المستثمرين والصناعيين الأتراك، في ضوء موقع الأردن للانطلاق إلى للأسواق العربية والأمريكية والكندية، اضافة إلى المشاريع الكبرى التي تعرضها الحكومة الأردنية من خلال هيئة الاستثمار في قطاعات النقل والسياحة والمياه والزراعة والبنية التحتية. كما أشار الرفاعي إلى أن هنالك فرصة كبيرة للشركات التركية للمساهمة في إعادة إعمار العراق وسوريا لما تتمتع به الشركات الأردنية من خبرة طويلة في كلا السوقين. مؤكداً بأن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك على قادر على إلى نتائج مرضية لكلا البلدين.

كلمة سعادة السيد مراد كراجوز -
سفير الجمهورية التركية لدى عمان :

وأكد سعادة السفير التركي في عمان مراد كراجوز بأن عدم الاستقرار في المنطقة المحطية للبلدين تعتبر أهم التحديات أمام العلاقات الاقتصادية ورجال الأعمال الأردنيين والأتراك على حدا السواء، وأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مزيد من التعاون والتشارك في الرأي للوصول إلى علاقة استراتيجية أقوى، ونتطلع كجانب تركي إلى ضرورة إعادة النظر في القرار المتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين داعياً رجال الأعمال الأتراك في نفس الوقت للاستثمار في العديد من المشاريع في الأردن منها مشاريع البنية التحتية في المياه وسكك الحديد ومشاريع الطاقة والتي تقوم الحكومة الأردنية حالياً بدمجها بشكل أكبر في الشبكة الوطنية. مؤكداً رغبة الجانب التركي والطلب بشكل دائم في استيراد الفوسفات والبوتاس على حد السواء من الأردن.

الجلسات الحوارية والعرض المقدمة
خلال مجلس الأعمال الأردني -التركي:

قدمت هيئة الاستثمار من خلال السيد علي القصيري مسؤول الترويج في الهيئة عرضاً حول أهم الحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار في المملكة إضافة إلى المشاريع الكبيرة والمتوسطة التي تتمتع بالحوافز خاصة في مشاريع البنية التحتية والسياحة والزراعة. كما عرض المشاريع القابلة للاستثمار في المنطق وإجراءات تبسيط ترخيص هذه المشاريع وتقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة بموجب القوانين والأنظمة، علاوة على متابعة وحل التحديات التي يواجهها المستثمرين.

وقدم المهندس علي الكردي – نائب رئيس لجنة الإنشاءات في جمعية رجال الأعمال الأردنيين عرضاً توضيحياً مفصلاً حول هيكلية القطاع الخاص في قطاعات المقالات والاستشاريين والمهندسيين متضمناً احصائيات كاملة حول أعداد المقاولين والمهندسين وإمكانات هذا القطاع الهام في تنفيذ عدد كبير من المشاريع داخل المملكة وخارجها.

قدمت هيئة تنشيط السياحة ممثلة بالسيد مجد أبو عرقوب عرضاً تفصيلياً حول أهم مناطق الجذب السياحي في المملكة والخدمات اللوجستية المرافقة لهذا القطاع، وأهمية الأردن سياحياً دينياً وتاريخياً. مبيناً بأن الأردن يتمتع بمواصفات أخرى تجعله مقصدًا للسيّاح والزوّار من مختلف أنحاء العالم طوال السنة، خاصةً فيما يخص السياحة العلاجية، إذ يُعتبر الخامس في العالم في هذا المجال كما يتمتع بتضاريس شديدة التنوع.

كما قدم الجانب التركي عدداً من العروض التوضيحية حول إمكانية الشراكة بين رجال الأعمال في البلدين في قطاعات الإنشاءات والسياحة على النحو التالي:

السيد ارهان باروت أغلو – نائب رئيس مجلس الأعمال التركي الإفريقي، والذي عرض آلية فرص التعاون بين رجال الأعمال في البلدين للدخول للأسواق الافريقية.

السيد عمران ايكار – رئيس مجلس الأعمال التركي الأثيوبي، والذي عرض قصص نجاح دخول الشركات والاستثمارات التركية إلى أثيوبيا، والحوافز والفرص التي حصل عليها رجال الأعمال الأتراك.

السيد علي بيليار – عضو مجلس إدارة جمعية وكلاء السياحة والسفر TURSAB، حيث عرض آلية عمل الجمعية ومساهمتها في زيادة عدد السواح الأتراك إلى الأردن.

السيدة إلى نيتو – مديرة التعاون الخارجي في جمعية وكلاء السياحة والسفر TURSAB، والتي عرضت تركيا سياحياً وأهم مناطق الجذب السياحي، وآلية عمل الجمعية التي جذبت ما يقارب 40 مليون سائح من مختلف دول العالم.

لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك (B2B Meetings)

عقدت لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك من خلال تواجد ممثلي ما يقارب 84 شركة تركية، تم خلالها بحث المصالح المشتركة الثنائية بين الشركات الأردنية والتركية، وترويج كلا الطرفين للمنتجات والخدمات التي يقدمها كل منهم. واستمرت تلك اللقاءات ما يقارب الساعتين وتعتبر اللقاءات الثنائية من أبرز الخدمات التي يقدمها مجلس الأعمال لأعضائه من الجانبين.

اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني التركي

على هامش أعمال المجلس، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني التركي لوضع الترتيبات ومتطلبات القطاع الخاص في كلا البلدين وفقاً لما تم عرضه خلال اجتماعات المجلس، مؤكدين على ضرورة تظافر الجهود من قبل رجال الأعمال في البلدين لوضع متطلباته لرفع حجم الاستثمار التركي المشترك في المملكة واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا. مؤكدين على أن الأردن هو الخيار الأمثل للاستثمار التركي في ضوء رغبة رجال الأعمال الأتراك الملحة للتوسع خارج تركيا والمنطقة.

كما اتفقت اللجنة على ضرورة التركيز خلال الدورة القادمة على قطاعي الصناعات النسيجية والجلدية ووضع الآليات لنقل تكنولوجيا تلك الصناعات إلى المملكة، وبين الجانب التركي بأن من أهم معوقات الاستثمار التركي في الأردن هو أن معظم الحدود ما زالت مغلقة وتكاليف الطاقة وتكاليف الاستثمار الأخرى مرتفعة في الأردن بشكل يعوض الرسوم والجمارك في حال التصدير المباشر من تركيا. إلا أنه من الممكن العمل على نقل بعض الصناعات النسيجية إل الأردن قريباً بعد تردي الاستثمار في عدد من دول المنطقة.

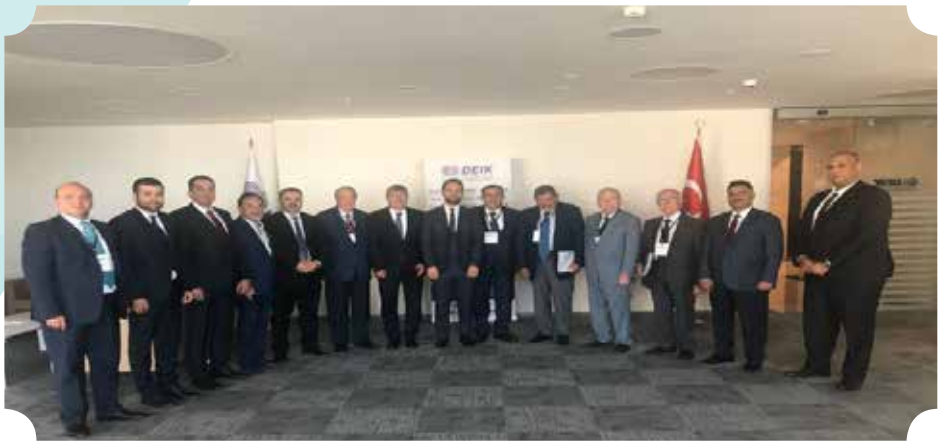

اللقاءات الرسمية والزيارات الميدانية

قام أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بزيارة وزيرة التجارة التركية السيدة روهسار بيكار في أنقره بتاريخ 2018/09/05 برئاسة السيد حمدي الطباع وبحضور سعادة سفيري البلدين السيد اسماعيل الرفاعي والسيد مراد كراجوز.

وبين رئيس الجمعية بأن من أهم المعوقات في التصدير إلى تركيا هو تبسيط قواعد المنشأ للصناعات الأردنية، وضعف الاستثمارات التركية في المملكة، وعدم قيام القطاع الخاص التركي بنقل تكنولوجيا الصناعات بالشراكة مع الصناعات الأردنية.

وبينت معالي السيدة روهسار بيكار أن قرار الحكومة الأردنية بوقف العمل باتفاقية الشراكة بين البلدين كان مفاجأً للجانب التركي في ظل أنه ومنذ تطبيق الاتفاقية قد ارتفعت الواردات الأردنية إلى تركيا ثلاثة أضعاف وارتفعت الصادرات التركية إلى الأردن بنسبة ١٠٪ فقط. متطلعة إلى أن يكون اللقاء قريباً مع معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير الخارجية في المملكة ناجحاً لتقريب وجهات النظر. كما شددت أن مجلس الأعمال التركي الأردني كان دائماً يعمل على ترويج الأردن وخاصة العقبة لجذب الاستثمارات التركية، إلا أن هذا الأمر يعود إلى القطاع الخاص وقراراته في ذلك الشأن. مبينة بأن حجم التجارة بين أي بلدين سيؤدي إلى استثمارات متبادلة مستقبلية. أما فيما يتعلق باستلامهم لقائمة الصادرات السلبية فإنه في حال القبول بها فإن الاتفاقية تكون قد فرغت من محتواها.

وأكد سعادة السيد اسماعيل الرفاعي – سفير المملكة لدى أنقرة، بأن القرار لم يكن له أي خلفيات سياسية وليس بتأثير من أي جهة خارجية، وأن العلاقات بين الأردن وتركيا هي علاقة استراتيجية قبل توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، مبيناً بأن اللقاء القادم بين وزراء البلدين سيعمل على تقريب وجهات النظر في هذا المجال.

بتاريخ 2018/09/05 قام وفد رجال الأعمال الأردنيين أعضاء الجمعية من قطاع السياحة المكون من السادة ميشيل نزال، ناصر زعترة، صلاح الدين البيطار، وعمر حزينة من جمعية السياحة الوافدة الأردنية، ومجد أبو عرقوب ممثل هيئة تنشيط السياحة، وبشار القضاة مدير محطة الملكية الأردنية في اسطنبول، بزيارة إلى جمعية وكلاء السياحة والسفر التركية TURSAB.

والتي قامت بلقاء أعضاء الجمعية والإدارة التنفيذية للجمعية، وعرض الجانب الأردني فرص السياحة الأردنية ورغبة الجانب الأردنية بزيادة أعداد السواح الأتراك إلى الأردن، واستثمار الخطوط المشتركة للملكية الأردنية والخطوط الجوية التركية في جذب السواح من دول أخرى. وبين الجانب التركي بأن أهم المعوقات لترويج السياحة في الأردن هو ارتفاع تكلفة السياحة للسائح التركي والأجنبي على حد السواء، إضافة إلى ضعف التسويق للسياحة الأردنية للوصول إلى السائح مباشرة، مؤكدين بأن رغبة السائح الأجنبي في زيارة البلد تأتي بناءً على طلبه.

بتاريخ 2018/09/05 قام وفد رجال الأعمال الأردنيين أعضاء الجمعية من قطاع الإنشاءات المكون من السادة المهندس أنس سنو، المهندس علي الكردي، المهندس محمد عطية، حسن الطباع، محمد علاوي، والسيد نبيل الأدهم بزيارة إلى شركة إسكان اسطنبول KIPTAS، للإطلاع على تجربتهم في التطوير الحضري والإسكان لتأمين بما يوازي 5000 شقة سنوياً لسكان اسطنبول بفئات الدخل المتدني والمتوسط والعالي، وتم تأسيس الشركة بمبادرة من بلدية اسطنبول في العام 1994 وبتمويل ذاتي، وتقوم الشركة بتملك الأراضي والتصميم والتعاقد مع المقاولين وإدارة المشروع بالكامل ومتابعة إدارته من حيث الصيانة، كما تقوم في كل تجمع سكني تأمين بناء المدارس لذلك التجمع والمناطق الخضراء، وتستكمل البلدية إنشاء المستشفيات وباقي مكاتب خدمات الدولة.

وتوازي تجربة تلك الشركة، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في الأردن التي تم تأسيسها في العام 1992، وأبدى الجانب التركي استعداده لنقل تجرته المتراكمة للجانب التركي، واستعداده لاستقباله للوفد من الجانب الأردني، حيث أصبحت الشركة تمول مشاريعها ذاتياً من مواردها دون الحاجة إلى مخصصات من الدولة أو تمويل خارجي. وتقوم الشركة ببيع المتر المربع إبتداءً من سعر 270 دولار وبسعر التكلفة للمواطن التركي، كما تقوم بمساعدة بتأمين التمويل اللازم من خلال بنوك الإسكان المتخصصة أو شركات التمويل بأسعار تفضيلية.

وتقوم الشركة ببناء الشقق وفق مخططات بلدية اسطنبول الشمولي، وخططهم في تأمين المواصلات والمرافق العامة لتلك المناطق السكنية الجديدة.

فعاليات اقتصادية ونقابية تناقش مسودة قانون رخص المهن لمدينة عمان

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في جلسة نقاشية لفاعليات اقتصادية ونقابية خلال جلسة حوارية عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم الأربعاء 24/10/2018 لمناقشة التعديلات الجذرية التي تنوي أمانة عمان إدخالها على مسودة قانون رخص المهن لمدينة عمان لعام 2018. وقدّم المجلس خلال الجلسة التي شارك فيها رئيس المجلس الدكتور مصطفى الحمارنة والأمين العام محمد النابلسي وممثلون عن أمانة عمان والدفاع المدني وممثلاً عن الجمعية المدير العام السيد طارق حجازي . عرضا للأسباب الموجبة والأهداف المرجوة من التعديلات على القانون، تلا ذلك نقاش موسع قدّم من خلاله المشاركون جملة من الملاحظات والتوصيات.

واتفقوا على ضرورة هندسة الإجراءات بالشكل الملائم والتشاور مع كافة الجهات في تنفيذ الربط الإلكتروني لإصدار الرخصة، بحيث يصبح هنالك توحيد بين الجهات؛ وإيجاد جهة واحدة تتولى مخاطبة كافة الجهات من خلال تعليمات تصدر في هذا الصدد تحت بوابة إلكترونية موحدة لإصدار رخص المهن وتجديدها.

وأكد المشاركون أهمية الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأشخاص المصدرين لرخص المهن سابقاً وفق القوانين السابقة ضمن القانون الجديد والتشاور مع القطاع الخاص وممثليه حول إعداد الأنظمة والتعليمات اللاحقة للقانون. وكان من أبرز التعديلات التي اقترحها الحضور على مسودة القانون، تضمين نص للمادة (4/أ/5) النقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل المسجلة بموجب قانون العمال وإعفاؤهم من الرسوم بالإضافة إلى تعديل المادة (7) بحيث يكون النظام واضحاً حول المنشآت التي يسري عليها نصوص المادة سواء ذلك قبل سريان القانون الجديد أو بعده.

واقترح المشاركون إضافة تعديل على المادة (4/أ/10) حول المركبات المتنقلة والمخصصة لممارسة المهن وتحديد الأماكن التي يسمح لها بالتواجد فيها حماية لحقوق المؤسسات المتواجدة في تلك المناطق مسبقاً وبشكل دائم، مع إعادة النظر حول وجود موافقات مشروطة لبعض الجهات لغايات التسهيل وضمان تنفيذ المرخصين لهذه الشروط لاحقا. وطالب المشاركون تعديل النسبة الواردة في المادة (18/ب) لتعود إلى 20 بالمئة، وإعادة دراسة قانون الحرف والصناعات المعمول به أو دمج تشريعاته في القوانين الأخرى القطاعية.

وفي ختام الجلسة اتفق المشاركون على تسليم توصياتهم مكتوبة للمجلس في موعد أقصاه يوم الأحد القادم لرفعها إلى أمانة عمان كي تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة القانون بشكله النهائي.

لجنة الاقتصاد والاستثمار ورجال الأعمال الأردنيين تتوافق حول بعض نصوص مشروع قانون ضريبة الدخل

التقت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة سعادة النائب الدكتور خير أبو صعيليك، رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر مجلس النواب، لمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل وأثاره الاقتصادية على الاستثمار والأفراد على حد السواء. وأكد أبو صعيليك أن اللجنة أجرت نقاشات وحوارات مع المعنيين والمختصين حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، حيث تم عقد ما يُقارب 20 اجتماعا. وأضاف خلال ترؤسه اجتماعا للجنة اليوم، بحضور مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات حسام ابو علي، أنه وصل للجنة عدد كبير من الملاحظات والاقتراحات حول مشروع القانون وهي قيد الدراسة.

وقدم حمدي الطباع رئيس الجمعية ملاحظات جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي تعكس وجهات نظر أعضاء الجمعية من رجال الأعمال الأردنيين الذين يمثلون أحد عشر قطاعاً اقتصادياً، بخبرات تراكمية على مدى سنوات عاصروا خلالها العديد من التشريعات وأثرها على النمو الاقتصادي للمملكة. مؤكداً أن زيادة الضرائب على القطاعات الاقتصادية المختلفة في أي اقتصاد لن يؤدي إلى أي نمو اقتصادي حقيقي، بل سيؤدي إلى انكماش كبير في الاقتصاد الوطني ولن يعمل على تحفيز النمو والذي يتحقق من خلال تحفيز الاستثمارات وتوطينها لزيادة نسب النمو المنشودة والقضاء على الفقر والبطالة في مجتمعنا، وهو الأمر الذي حصل في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2018 والذي عمل إضافة إلى زيادة نسب الضريبة المفروضة، على تعطيل بعض مواد قانون الاستثمار المعمول به والتي كانت من شأنها جذب الاستثمارات الخارجية. من جهة أخرى فإن أهمية الاستقرار التشريعي يعتبر من أهم عوامل جذب تلك الاستثمارات التي انخفضت بشكل كبير. وعليه في ظل تعميق إنكماش الاقتصاد فإن ذلك لن يعمل على زيادة الإيرادات الحكومية المرجوة من هذا المشروع.

وقد استمعت اللجنة إلى كافة الملاحظات التي قدمت خطياً إلى رئيس اللجنة، وتوافقت اللجنة والجمعية على ضرروة إجراء بعض التعديلات فيما يتعلق بحماية الصناعة الأردنية من خلال منح حوافز للمصدرين الأردنيين تعمل على تخفيض العبئ الضريبي الناتج عن الضريبة على الصادرات بما في ذلك الصناعات القائمة في المناطق الحرة. كما اتفقت اللجنة مع رأي الجمعية على تعديل المادة المتعلقة بقبول كامل ضريبة الأبنية والأراضي كنفقة مقبولة لتصبح قبول (50%) من قيمتها كنفقة مقبولة وتخفيض ما نسبته (50%) من تلك الضريبة من إجمالي الضريبة المستحقة على الأشخاص. ووافقت اللجنة على أحد مقترحات الجمعية المتعلق بفرض ضريبة لا تقل عن ألف دينار لشركات التضامن والتوصية البسيطة والتي لا تلتزم بتنظيم سجلات وبيانات مدققة، لتصبح 500 دينار.

وأثنى الطباع بأن الجهود التي قامت بها لجنة الاقتصاد والاستثمار خلال الفترة الماضية في مناقشاتها لمشروع القانوني ستأتي حتماً في مصلحة الاقتصاد الوطني والمستثمر والمواطن بشكل متوازن.

موقف جمعية رجال الأعمال الأردنيين من إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا

تشرين الثاني
03

نظراً لما تتمتع به العلاقات الأردنية التركية من علاقات تاريخية متميزة اقتصادياً وتجارياً كان من الأولى على الحكومة إعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، لا أن يتم اتخاذ قراراً بإلغاء العمل باتفاقية التجارة الحرة ، والتي ستؤدي في حال إلغائها إلحاق الضرر لاستثمارات أردنية تجارية داخل المملكة والتي تم إنشائها وفقاً لمعطيات اتفاقية التجارة التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2011.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن الأردن قد استفاد من الاتفاقية حيث ارتفعت قيمة صادرات الصناعة الأردنية إلى تركيا في العام 2011 من (69) مليون دينار لتصل في العام 2014 مبلغ (121) مليون دينار أردني، وبالرغم من أن قيمة المستوردات من تركيا قد بلغت في العام 2014 (604) مليون دينار أردني، لتعود وتنخفض في العام 2017 لتصبح (484) مليون دينار أردني. إلا أن ما نسبته (59%) من تلك المستوردات هي مدخلات انتاج معفاه من التعرفة الجمركية وبغض النظر عن مصدرها، في تخفيض كلف الانتاج وزيادة قدرة الصناعات الأردنية وزيادة تنافسيتها للتصدير إلى مختلف دول العالم. وعليه فإن قيمة صافي المستوردات من تركيا القابلة للتعرفة الجمركية ستبلغ ما يقارب (250) مليون دينار، وهي في معظمها منتجات يستهلكها المواطن الأردني والتي بالمقابل سترتفع أسعارها على المواطنين.

وبدعوة من وزيرة التجارة التركية بين الطباع بأنه وعلى هامش عقد مجلس الأعمال الأردني – التركي في أيلول الماضي، التقى مجلس إدارة الجمعية بوزيرة التجارة التركية في أنقرة بحضور السفير الأردني في أنقرة والسفير التركي في عمان، وأطلعت وفد الجمعية على كافة تفاصيل إبلاغ الحكومة الأردنية لهم بإلغاء الاتفاقية، وتعهد الجانب التركي بإعادة النظر في شهادات المنشأ للصناعات الأردنية وتخفيض القائمة السلبية للسلع الأردنية. وأنهم على ثقة بأن المفاوضات في حينها ستعمل على تذليل أي عقبات من شأنها إيقاف العمل بالاتفاقية. مؤكداً بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين قد نقلت ذلك إلى الحكومة الأردنية والتي وعدت الاستمرار في عملية التفاوض لما فيه مصلحة الاقتصادي الوطني، مؤكدين بأن القطاع التجاري والخدمي هو الخاسر الأول من إلغاء هذه الاتفاقية.

ثقتكم هي أساس نجاحنا المستمر

جوائز تميز بنك الإسكان في القطاع المصرفي 2018

جائزة أفضل بنك في الأردن لعام 2018 من مجلة بانكر الشرق الأوسط

جائزة التميز في تمويل المشاريع في الأردن لعام 2018 من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب – بيروت

جائزة أفضل بنك تجزئة في الأردن لعام 2018 من مجلة Global Banking and Finance Review

جائزة أفضل بنك مزود للخدمات المالية المبتكرة في الأردن من مجلة بانكر الشرق الأوسط

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

لمزيد من المعلومات قم بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على 06-5200400 أو 080022111 أو قم بزيارة: www.hbtf.com | @TheHousingBank | Housing Bank for Trade and Finance

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث سبل تطوير قطاع الانشاءات

التقى رئيس لجنة الإنشاءات في جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس أنس سنو بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية ونقيب المهندسين المهندس أحمد سمارة الزعبي، ونقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب، نائب نقيب المهندسين المهندس فوزي مسعد، و رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الاسكان المهندس زهير العمري، للتباحث حول سبل تطوير قطاع الانشاءات والارتقاء به داخلياً وخارجياً وتوحيد جهود القطاع الخاص لتصدير المقاول الأردني وتسويقيه إقليمياً ودولياً، والوقوف على أبرز التحديات التي يواجهها القطاع في الداخل والخارج. ووضع تصور أولي لإنشاء وحدة لتصدير الانشاءات والمقاولات. وأكد نقيب المهندسين المهندس أحمد الزعبي على أن النقابات تعمل على إنشاء مجلس الإنشاءات الوطني الذي يهدف لتحفيز القطاع، وأكد على أن السوق الليبي مفتوح وكبير يستطيع احتمال المصدريين الأردنيين .ومن جهته أكد نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب على أنه يجب تحديد نقاط القوة والضعف بالقطاع وعلى أن اتحاد القطاع الخاص ضرورة للاتجاه للعمل الخارجي كوحدة متكاملة وأن النقابة على استعداد كامل للتعاون المشترك . وقال رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان المهندس زهير العمري أنه يجب أن يكون هناك تشاركيه بين الحكومة والقطاع الخاص فقطاع الانشاءات يعد مولد رئيسي لفرص العمل.فيما أكد المهندس أنس سنو رئيس لجنة قطاع الإنشاءات في الجمعية على ضرورة تأسيس وحدة متكاملة للتصدير للسوق الخارجي وتعد فرصة لقطاع الإنشاءات الأردني يجب التركيز عليها .

وقدم المهندس علي الكردي عضو الجمعية و لجنة الانشاءات مقترحاً لإنشاء تجمع اقتصادي مشترك على المستوى الوطني بالاشتراك مع النقابات تأكيداً على أن العمل المشترك هو الحل للخروج من الأزمة الحالية التي يمر بها القطاع . والاستعداد بشكل يتيح لمساهمة الشركات الأردنية في إعادة إعمار العراق وسوريا.وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين ، والمهندس عوني الساكت ، والمهندس حسام الهدهد والمهندس يسري طهبوب وأعضاء لجنة الإنشاءات المهندس أنس سنو، المهندس علي الكردي، المهندس طلال سدر، المهندس جريس صوالحة، المهندس نبيل الزر ، المهندس أحمد صلاح.

اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

اختتمت في مدينة الغردقة في جمهورية مصر العربية الدورة التاسعة والأربعون للاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي عقدت خلال الفترة من 7-8 /11/ 2018 بمشاركة ما يزيد عن 70 اتحاداً عربياً، بمشاركة اتحاد رجال الأعمال العرب الذي يتخذ من عمان مقراً له ممثلاً بمدير عام الاتحاد طارق حجازي والذي طرح ورقة عمل حول أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية في اجتماعات لجنة تنمية الاستثمار والتجارة في البلاد العربية.

وترأس الاجتماع معالي وزير الأوقاف المصري بصفته رئيس اتحاد هيئات الأوقاف العربية والذي تم مناقشة آلية دعم الاستثمارات العربية البينية، وفرص الاستثمار المتاحة في الوطن العربي، ورؤية الاتحادات العربية حول إعادة الإعمار والتنمية في الدول العربية المتضررة من تداعيات ثورات الربيع العربي، وتم خلال الاجتماع مناقشة أوراق العمل المقدمة لتأسيس شركات عربية مشتركة في عدد من الدول العربية. وبحضور ممثل الأردن لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المستشار الاقتصادي في السفارة الأردنية في القاهرة المهندس حسن العمري.

وبين طارق حجازي أن الاتحاد قد قدم خلال الاجتماع ورقة عمل حول أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية والتي تراجعت بالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر إلا أنها لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظراً لعدم التزام بعض الدول العربية بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، إضافة إلى المعوقات الإدارية والسياسية والإقتصادية الأخرى.

كما تم عرض الخطوط العريضة لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي تأسست في العام 1997، وحجم التجارة العربية وتراجع حجمها خلال الفترة الأخيرة، والإستثناءات التي رافقت قيام المنطقة، والأسباب والقيود التي تسببت في هذا التراجع.

كما بين حجازي أن التجارة العربية واجهت تحديات جمة كان أكبرها في انخفاض اسعار النفطوالظروف السياسية والأمنية غير المواتية التي تجتاح المنطقة وبالتالي انخفاض حجم تجارة السلع والخدمات العربية من 2145 مليار دولار عام 2014 مشكلة 5.7% من إجمالي التجارة العالمية إلى 1707 مليار دولار عام 2015 مشكلة 5.2% من التجارة العالمية وإلى 1592 مليار دولار عام 2016 مشكلة 4.7% من إجمالي التجارة العالمية. وكذلك تراجع حصتها من إجمالي الناتج العربي من نحو 78% إلى حوالي 70% عام 2015 وحوالي 68% خلال عام 2016.

وتضمنت ورقة العمل توصيات عديدة لتنشيط حجم التجارة العربية البينية من أهمها إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية وتذليل العقبات أمامها، وإيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الأمانة العامة للجامعة العربية تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذا للاتفاقيات والقرارات المتخذة، وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير الجمركية.وتؤكد التوصيات على ضرورة توفير بيانات عن الأسواق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات الملحقة من نقل وتخزين وترويج وتسويق، وتزويد الهيئات الديبلوماسية العربية كالسفارات والقنصليات بالمعلومات اللازمة وتشجيع التعاون بين هذه الهيئات ورجال الأعمال العرب وتزيدهم بما يلزمهم من هذه المعلومات.إضافة إلى ضرورة تسهيل حركة التجارة من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك بوسائل النقل المناسبة والملائمة لنوعية السلعة سواء أكانت مبردة أو غير مبردة ، وتحسين مواصفات العبوات التوضيب والتغليف، وتوحيد المواصفات والمقاييس العربية، وتطوير البنية الأساسية للنقل والمعابر. ومنح رجال الأعمال العرب حرية الحركة والتنقل بين الدول العربية لأهميتها في تدفق الإستثمارات العربية البينية، ورفع وتيرة التجارة العربية العربية البينية وإنشاء المشروعات العربية المشتركة على مستوى القطاع الخاص.

اتحاد رجال الأعمال العرب يتلقى دعوتين من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تلقت الأمانة العامة لإتحاد رجال الأعمال العرب دعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إدارة المنظمات والاتحادات العربية بناء على دعوة من رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والتي تتخذ مدينة جدة مقرها لها بالمملكة العربية السعودية، لإستضافة أعمال الدورة الاستثنائية القادمة للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

وسوف تعقد الدورة الاستثنائية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري يوم 3 ديسمبر 2018 ويسبقه اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم 2 ديسمبر وذلك لمناقشة موضوع تطوير أعمال اللجنة كآلية رئيسية واساسية للتعاون والتنسيق فيما بين المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وموضوع دور المنظمات العربية في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تلقت الأمانة العامة لإتحاد رجال الأعمال العرب دعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتنسيق مع اتحاد المصارف العربية لحضور الدورة الثانية لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة. والذي ستعقد يوم 2018/11/16 في مدينة بيروت.

بما يجدر ذكره بأن اتحاد رجال الأعمال العرب هو عضوا في إدارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية منذ تأسيسه.

الطباع: الاقتصاد الوطني بحاجة إلى برنامج اصلاح مالي وطني

تشرين الثاني
13

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الاقتصاد الوطني أصبح بحاجة إلى برنامج اصلاح مالي وطني في ضوء وصول نسبة المديونية إلى96%من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الإنخفاض في الإحتياطيات من العملات الأجنبية.

جاء ذلك من خلال لقائه وأعضاء مجلس الإدارة،رئيس وأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز يوم الثلاثاء 2018/11/13 كما شدد الطباع على ضرورة اخضاع قطاع الصناعة في المملكة إلى ما نسبته 10% كضريبة دخل لتعويضه عن اخضاع أرباح الصادرات لنسب الضريبة الواردة في مشروع القانون وخسارته لتلك الإعفاءات السابقة، الأمر الذي سوف يؤثر سلبا على تدفق العملات الأجنبية ورفد الإحتياطيات منها.

وأكد فيصل الفايز رئيس مجلس الأعيان وأكد من خلال اللقاء على أهمية الإستماع لمختلف وجهات النظر بهدف الإتفاق على قانون ضريبي يساهم في تجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة ويحافظ على بقاء الطبقة المتوسطة والفقيرة من المجتمع وأنه من المهم أن لا يكون للقانون الضريبي المقترح أية آثار طاردة للاستثمارات ومقيدة للنشاط التجاري والصناعي الأردني.و من جهته أشار الدكتور أمية طوقان رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان أن الهدف من هذا اللقاء هو التحدث عن بيئة الاستثمار وبيئة الأعمال بالإضافة إلى الإستماع إلى جميع الملاحظات التي تصب في مصلحة الوطن وتساهم في المحافظة على مصداقية الأردن أمام الأسواق المالية الدولية.

كما وأبدى مجلس الإدارة بعض التحفظات على مشروع القانون مؤكدين بأن الاقتصاد الأردني يواجهه العديد من التحديات خاصة في مجال السوق المالي الذي شهد تراجع ملحوظ في الآونة الآخيرة وبناءا عليه فإنه من المهم اعفاء الآرباح الرأسمالية الناتجة عن المتاجرة بالأسهم من الضريبة أسوة بجميع بورصات الشرق الآوسط لنتجنب حدوث المزيد من التراجعات في البورصة خاصة وأن ما يمتلكه المستثمر الأجنبي من اسهم يقدر ب ٨ مليار دينار أردني . كما تقدمت الجمعية باقتراح لتخصيص (5%) من أرباح البنوك لخلق فرص العمل لأبنائنا عن طريق إعادة استثمارها في مشاريع استثمارية في مختلف محافظات المملكة ضمن الخارطة الاستثمارية للمملكة والمعدة من قبل هيئة الإستثمار أو أي مشاريع آخرى على أن يتم إعفاء هذه الإستثمارات المتولدة من الأرباح من ضريبة الدخل لمدة خمسة سنوات.

هذا وحضر الإجتماع أعضاء مجلس الإدارة السيد عوني الساكت والسيد محمد البلبيسي والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

الطباع: تفعيل قانون الوساطة وحل النزاعات ضرورة للاستثمار المحلي والأجنبي

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة تفعيل قانون الوساطة وحل النزاعات حفاظاً على الاستثمارات المحلية والأجنبية، جاء ذلك خلال لقاء معالي وزير العدل بسام التلهوني بتاريخ 2018/11/19 في مقر الوزارة بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وبين معالي وزير العدل بأن الوزارة تعكف حالياً على عقد لقاء مع رجال الأعمال لبحث آليات تفعيل القانون نظراً للضغط الهائل على المحاكم الأردنية والجهاز القضائي، لوضع الأدوات اللازمة لحل النزاعات قبل وصولها إلى المحاكم. مؤكداً في نفس الوقت بأن التعديلات الأخيرة على إجراءات التقاضي قد عملت على تطوير عملية التقاضي بين جميع الأطراف، وأن الوزارة تعكف حالياً على إجراء مزيداً من التطوير على منظومة التقاضي لدى المحاكم . كما بين معالي وزير العدل من جهة أخرى بأن العمل جاري أيضاً على تسهيل إجراءات التبليغ والحجز بصورة تضمن حقوق جميع الأطراف.

كما بين الطباع بأن موضوع الحجز على أموال الشريك المفوض الشخصية بدأت تؤرق المستثمرين ورجال الأعمال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة على حد السواء، مؤكداً على أن هذا القرار سوف يؤثر سلباً على سير الأعمال في مثل هذا النوع من الشركات وأن تبعات مثل هذا القرار سوف يكون له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي والأجنبي على المدى الطويل وذلك لتقييد وإعاقة بيئة الأعمال، وأنه لا يتوجب علينا المساس بالأموال الشخصية للشريك المفوض بالتوقيع وذلك لكونه مسؤولا فقط بمقدار حصته في الشركة تأكيداً لما ورد في قانون الشركات، وبما في ذلك الحجز على أموال المفوض عن الشركة دون تبليغه بذلك من عدد من الجهات كدائرة ضريبة الدخل والمبيعات خاصة وأن بعض تلك الشركات لازالت تحت التصفية الاختيارية أو الإجبارية. مشدداً على ضرورة إعادة النظر في قرارات الحجز والتبليغات القضائية أو التي تصدر عن مديرية الأموال الأميرية في وزارة المالية.

وأشار بسام التلهوني بأن قرارات محاكم التمييز والاستئناف هي جزء قرارات لها قدر عالي من التقدير والأخذ بها عند اصدار أي قرارات مستقبلية مؤكداً بأن الجهاز القضائي له استقلالتيه الكامل في اتخاذ قراراته القضائية. مؤكداً بأن الوزارة ستعمل على تطوير إجراءات الحجز والتبليغات خلال المرحلة القادمة وإعطاء فرصة للمكلف بتسديد ما عليه من التزامات وفق أحكام التشريعات النافذة. كما بين بأن المجلس القضائي يعمل حالياً على فرز كافة القضايا غير المحكوم بها للتسريع بعملية إصدار القرارات وفق حيثيات تلك القضايا.

وهذا وناقش مجلس الإدارة عدد من القضايا التي تهم قطاع رجال الأعمال في المملكة وأثرها على بيئة الأعمال في المملكة بما في ذلك قضايات الشيكات الصادرة بدون رصيد وطول فترة التقاضي ونظام التبليغ الإلكتروني، بالإضافة إلى قانون تملك الشركات للعقارات والأراضي في المملكة والغرامات المترتبة عليها في حال عدم بيع تلك العقارات خلال مدة زمنية معينة في ضوء تباطئ الاقتصاد خلال هذه الفترة والركود الحاصل في عملية تداول العقار في المملكة.

وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة عصام بدير، عبد الحليم عابدين، عوني الساكت، محمد البلبيسي، حسام الدين الهدهد، يسري طبهوب ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

كانون الأول
3

اتحاد رجال الأعمال العرب يشارك في اجتماعات لجنة العمل العربي المشترك

اختتمت في مدينة الاسكندرية أعمال اجتماعات الدورة (46) الاستثنائية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والتي تم خلالها إقرار اللائحة الداخلية التي تنظم أعمال اللجنة ليتم رفعها واعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الوزراء والتي ستعقد في شباط 2019، وقد مثل الاتحاد في الاجتماعات مدير عام الاتحاد طارق حجازي، والذي بين بأن اللجنة قد عملت على وضع تصور عمل اللجنة والآليات والأدوات التي ستمكن اللجنة من اتمام أعمالها قبل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالتأكيد على دور ومهام اللجنة وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك لزيادة فاعليتها وتلافي الازدواجية في تلك المهام.

من جهته عرض طارق حجازي نشاطات وإنجازات الاتحاد في سعيه الدائم في تفعيل العمل العربي المشترك من خلال زيادة التنسيق فيما بين مؤسسات العمل العربي المشترك والتركيز على المشاريع التي تحظى باهتمام غالبية الدول العربية، للعمل على رفع الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي وتوفير فرص العمل لأبنائنا في الدول العربية من خلال خلق المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات وزيادة حجم التجارة العربية البينية.

وأكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط والذي يترأس أعمال هذه اللجنة على أهمية تطوير عمل اللجنة بالشكل الذي يواكب التطورات الجارية في المنطقة العربية، وأيضاً على المستوى الدولي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك من خلال ضرورة تبني أفكار ومبادرات خلاقة تعزز من فعالية منظمة العمل العربي المشترك.

هذا وناقشت هذه الدورة عدد من المواضيع الهامة منها مجالات التعاون والتنسيق بين مؤسسات العمل العربى المشترك والآلية المقترحة لهذا التعاون، ورؤية ومقترحات مؤسسات العمل العربى المشترك ومقترحاتها لتطوير منظومة العمل العربى المشترك وتطوير وتفعيل عمل لجنة التنسيق العليا، والتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واستغلال منظومة التبادل الاخبارى التابعة لإتحاد إذاعات الدول العربية فى التعريف بأنشطة منظمات العمل العربى المشترك المتخصصة، وتقرير متابعة بشأن مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعى فى السودان لتحقيق الأمن الغذائى العربي، والتنمية المستدامة 2030 فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى مشروع بوابة الشبكة العربية للمعلومات.

وبين حجازي أن أعضاء اللجنة قد وضعت الترتيبات الأولية لعقد المؤتمر الإعلامي للجنة العليا للعمل العربي المشترك والذي سيعقد في شهر آذار 2019 في مدينة تونس. وفقاً لقرار اللجنة وضمن لائحتها الداخلية بعقد هذا المؤتمر بشكل دوري.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ورشة عمل الشركات العائلية

نظمت جمعية رجال الاعمال الاردنيين في مقر الجمعية ورشة عمل حول ميثاق الشركات العائلية في العالم العربي وافتتح ورشة العمل أمين سر الجمعية المهندس عبدالحليم عابدين والذي أكد في كلمته على أن ورشة العمل هذه تأتي ضمن استراتيجية الجمعية لإطلاع أعضائها على أهم الممارسات العالمية في مختلف المجالات والتي تهم استثماراتهم ومشاريعهم، وتناولت الورشة وضع وصف وحلولا عملية للشركات العائلية التي تعاني من التراجع والضعف وبعض الخلافات بين الورثة في ظل غياب المؤسس، لما لهذا الامر من فائدة كبيرة على الشركات وديمومتها.

ويأتي هذا اللقاء إيماناً من دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في العمل الاقتصادي في الأردن و نشر الوعي المعرفي في الميثاق العائلي وأهميته في استقرار الثروات العائلية عبر الأجيال. والإضافة المعرفية من خلال تشجيع الحوار وتداول المعلومات وبناء وتنمية مجتمع مهني يحقق استدامة الشركة العائلية وتجدد حيويتها عبر الأجيال.

وبين المحاضر الدكتور أمين خلف أهم المعوقات التي تسيطر على الشركات العائلية وأسباب انتهاء تلك المشاريع التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات في الوطن العربي. نتيجة التنازع على الإدارة بداية أو تهميش الورثة وتتعقد عند الجيل الثالث. وقدم الدكتور خلف أهم الحلول ونمط الإدارة الكفوة من خلال تطبيق مبدأ االحكومة في الشركات لضمان ديمومتها.

تقرير إجتماعات مجلس الأعمال الأردني - المصري
2018/10/02-01 عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

عقدت اجتماعات الدورة العشرون لمجلس الأعمال الأردني المصري وذلك في فندق لاند مارك عمان خلال الفترة 2018/10/02-01 والتي بحثت مجالات وأفق الاستثمار المشترك بين البلدين بشكل عام وآليات التكامل الاقتصادي بين البلدين بشكل خاص.

عقد المجلس بحضور معالي وزير الاستثمار الأردني وأمين عام هيئة الاستثمار الأردنية بحضور معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين و سعادة السفير المصري في عمان، وبمشاركة أعضاء مجلس الإدارة معالي السيد ثابت الطاهر والمهندس عبد الحليم عابدين والسيد عصام بدير والمهندس عوني الساكت والمهندس حسام الدين الهدهد،وعدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين، كما قدم ممثلي كل من هيئة الاستثمار والمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية وشركة المدن الصناعية الأردنية عروضهم خلال انعقاد المجلس.

فيما ترأس الجانب المصري المهندس علي عيسى رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني بحضور رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية ،وعدد من القطاعات الاقتصادية المصرية المختلفة يمثلون عشر شركات. كما وشارك في اعمال المنتدى نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربية عمرو جادالله والمدير الاقليمي طارق عقل وعدد من مدراء البنك.

الجلسة الافتتاحية لأعمال مجلس الأعمال الأردني - المصري

كلمة معالي السيد حمدي الطباع - رئيس مجلس الأعمال الأردني المصري:

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن مجلس الأعمال الأردني – المصري المشترك بأن المجلس يعمل على التركيز على القواسم المشتركة بين البلدين وبذل جهد حقيقي من أجل تطوير وتعزيز كافة أوجه التعاون الثنائي بهدف تعزيز حجم التبادل التجاري وزيادة حجم الإستثمارات المشتركة بين القطاع الخاص الأردني والقطاع الخاص المصري كما أكد على أهمية تسليط الضوء حول سبل استفادة القطاع الخاص في البلدين من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها حكومتي البلدين مع العديد من دول العالم لما له من تأثير ايجابي على تسهيل دخول الصادرات الأردنية إلى اسواق جديدة. ولفت رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إلى أن الاستثمارات الأردنية فى مصر تحتل مرتبة متقدمة مقارنة بباقى دول العالم، حيث بلغت ما يقارب من 2 مليار دولار فى مختلف القطاعات الصناعية، كما أن لمصر استثمارات تحظى بالاهتمام فى الأردن خاصة فى مجال الاستثمار السياحى والفندقى، ومساهمات فى سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفى بلغت فى حجمها ما يقارب مليار دولار، مختتما كلمته متمنيا أن تصدر توصيات بالمنتدى تهم القطاع الخاص ورجال الأعمال فى البلدين، أملا فى أن تأخذ حكومتى البلدين بتلك التوصيات والتى ستعمل على رفع حجم الاستثمارات المتبادلة، وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتخفيف من نسب البطالة من خلال خلق فرص جديدة وتحسين مستويات المعيشة.

واختتم الطباع كلمته بتأكيده على أن القطاع الخاص الأردني لا يزال بإنتظار تنفيذ قرار اللجنة العليا الأردنية المصرية بمنح الصادرات والواردات الأردنية خصما بمقدار 50% على رسوم قناة السويس وأوصى رجال الأعمال المصريين على متابعة هذا الموضوع بما يخدم الاقتصاد في كلا البلدين.

كلمة المهندس علي عيسي -
رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني:

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين المهندس علي عيسى خلال كلمته على عمق العلاقات التي تربط مصر مع الأردن في مختلف المجالات، حيث يرتبط القطاع الخاص في كلا البلدين بعلاقات وثيقة وعميقة تمثلت بتأسيس مجلس الأعمال المشترك منذ عام 1985، كما شدد المهندس علي عيسى على ضرورة العمل من آجل مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين واقامة المزيد من المشاريع والاستثمارات المشتركة مشيرا إلى أن مصر اتخذت العديد من الاجراءات الاصلاحية بهدف تحسين بيئة الأعمال لديها والممثلة بتحسين وتطوير البنية التحتية واصدار تشريعات اقتصادية جديدة تحفز الاستثمار وتعمل على جذبه، مضيفا أن رجال الأعمال المصريين فى زيارة للأردن لعدة أسباب، منها أن الأخيرة دولة محورية فى العلاقات الثنائية تجاريا واستثماريا، ولذا يجب مضاعفة تلك الأرقام، وأمامنا فرصة لذلك من خلال مجلس الأعمال المشترك، مع استغلال الاتفاقيات التجارية الموقع عليها الدولتين. وأضاف عيسى، خلال كلمته أنه خلال الفترة الماضية، اتخذت مصر خطوات جادة لإصلاح بنية الاستثمار، ونفذت إصلاحات جذرية بدونها لم نكن نجرأ لجذب أى مستثمر لمصر، كما ضخت استثمارات ضخمة فى البنية التحتية لاستقبال الاستثمارات، تبعتها ثورة تشريعية أهمها إصدار قانون الاستثمار الذى يعطى مزايا استثمارية، مطالبا بالبدء الجاد لإنشاء المشروعات الاقتصادية لخدمة مصر والأردن. واختتم رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كلمته بقوله: «نحن نطمع أن تكون الأردن من كبريات الدول المستثمرة فى مصر، ونأمل في مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين، مع منح مزايا تفضيلية للمنتجات المصرية للنفاذ للسوق الأردنى».

كلمة الدكتور محسن عادل -
رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية :

من جانبه شدد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية على أهمية تواجد رؤية موحدة بين البلدين فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية وأن تحقيق التكامل الاقتصادي أمر مهم واساسي للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل مؤكدا على رغبة مصر بإقامة شراكة حقيقية مع الأردن. وأكد أن التعاون الاستثمارى بين مصر والأردن هو تعاون حتمي تفرضه الجذور التاريخية والعلاقات الاقتصادية القوية والتشابه فى هياكل الاستثمار، بالإضافة إلى عمق العلاقات الاقتصادية، فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى القوى الذى قادته مصر. وأضاف عادل في ختام كلمته أن الجهود الحثيثة التى تبذلها وزيرة الاستثمار الدكتورة سحر نصر، أدت إلى زيادة مساحة النمو الاستثمارى والقاعدة الاستثمارية فى مصر، مؤكدا على أن الاستثمارات الأردنية تحظى بأهمية خاصة حيث تحتل الأردن مرتبة متقدمة فى حجم الاستثمارات المباشرة فى مصر إلى جانب التكامل الجغرافى بين البلدين.

كلمة سعادة السيد طارق عادل -
سفير جمهورية مصر العربية لدى عمان:

بين السفير المصري لدى لمملكة السيد طارق عادل أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر شهدت تطورا ملحوظا بحجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري لا يعكس الإمكانات الحقيقية والفرص المتوفرة في كلا البلدين وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لآجل إزالة العوائق أمام إقامة المزيد من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في مختلف المجالات. كشف السفير المصري لدى المملكة، طارق عادل، أن الاستثمارات الأردنية في مصر تحتل المرتبة 23 ضمن الاستثمارات الأجنبية بقيمة تقدر بملياري دولار من خلال 1177 شركة وبين عادل، خلال اجتماعات منتدى الاستثمار الأردني المصري أن الاستثمارت الأردنية في مصر تتوزع في قطاعات عدة أهمها الصناعة والتمويل والخدمات والزراعة والإنشاءات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.

وأكد على أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر شهدت تطورا ملحوظا بمعدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة وهنالك تنسيق بين حكومتي البلدين لتسهيل حركة التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المشتركة.وبين أن حجم التبادل التجاري لا يعكس الإمكانيات والفرص المتوفرة، ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لإزالة المعوقات وإقامة المزيد من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية بمجالات عدة منها الصناعة والطاقة والسياحة والمقاولات .وأشار السفير الى أن الاستثمارات المصرية المستفيدة من قانون الاستثمار بالأردن بلغت نحو مليار دولار من خلال 499 شركة تعمل بمجالات الخدمات والاستثمار والتجارة والسياحة والصناعة والمالية والمصرفية.

الجلسات الحوارية والعروض المقدمة في مجلس الأعمال الأردني - المصري:

قدمت هيئة الاستثمار من خلال ضابط الترويج في هيئة الاستثمار السيد حسام المحارمة عرضا للمستثمرين المصريين تضمن أهم الفرص المتاحة للاستثمار في الأردن حيث بينت هيئة الاستثمار أن الاردن يعد من اكثر الاقتصادات الديناميكية والمتنوعة المصادر في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تضعه في موقع مميز يمنح المستثمر فرصة الدخول للاسواق الاقليمية والدولية وامكانية الوصول لأكثر من 1.5 مليار مستهلك بفعل اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع العديد من التكتلات الاقتصادية.

واشارت الهيئة في الى مميزات المستثمر وفقا لقانون الاستثمار ومنها تمكين ممثلي النافذة الواحدة لاصدار التراخيص والموافقات اللازمة والاعفاءات المباشرة سواء من ضريبة المبيعات او الرسوم الجمركية للسلع والخدمات ومدخلات الانتاج للاغراض الصناعية والاصول الثابتة، كما وتطرقت الهيئة ايضا إلى ذكر مميزات آخرى منها الاعفاءات ضريبية على الدخل في المناطق الاقل نموا والتي لا تقل عن 30% وحوافز اضافية بالمناطق التنموية والمدن الصناعية وحماية الاستثمارات وعدم فرض قيود على تنقل الارباح المتأتية من النشاطات الاقتصادية بالمملكة.

ولفتت الهيئة الى أن مرتبة الأردن تحسنت وفقا لأبرز التقارير الدولية خاصة تقرير سهولة ممارسة الاعمال 2018 الصادر عن البنك الدولي حيث احتل المرتبة 103 مقابل المرتبة 118 العام الماضي ،واحتل المرتبة 49 خلال العام الحالي بمؤشر ريادة الاعمال الذي يصدر عن المعهد العالمي لتنمية ريادة الاعمال مقابل المرتبة 56 خلال العام الماضي .

واستعرضت الهيئة ابرز القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة بالمملكة وفي مقدمتها الصحة والصناعات الدوائية، مشيرة الى ان الاردن يعتبر الاول على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالسياحة العلاجية، الى جانب توفر 104 مستشفيات تضم ما يقارب 13 الف سرير، اضافة الى تصدير المنتجات الدوائية الى 60 دولة حول العالم وتوفر 7 مراكز لاجراء البحوث السريرية و11 جامعة تدرس تخصصات طبية و8 كليات صيدلة.

ولفتت الهيئة الى الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمملكة والتي تضمنتها الخريطة الاستثمارية للمحافظات والتي تشمل 10 مشروعات لكل محافظة وتتوزع على قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والزراعة والصحة بحجم استثمار متوقع ان يصل الى 302 مليون دينار.

واشارت ايضا الى الفرص الاستثمارية الكبرى المتوفرة بالمملكة ومنها مشروع السكة الحديدية الوطنية بحجم استثمار يبلغ3.65 مليار دولار ومطار الشونة الجنوبية بحجم استثمار 450 مليون دولار ومنتجع العقبة العالي (المطل) بحجم استثمار 98 مليون دولار في البنية التحتية ومشروعات الصخر الزيتي والنفط بمنطقتي الريشه وسرحان بحجم استثمار 282 مليون دولار.

كما وقدم كل من مدير الاستثمار في شركة المدن الصناعية السيد كى مروان ومدير إدارة الاستثمار وتطوير الأعمال في شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المهندسة أروى الحياري عروضا مرئية حول فرص الاستثمار في الأردن تخللها عرض لأهم المشاريع الاستثمارية القائمة حاليا وكذلك المخطط لها لتكون في حيز التنفيذ قريبا، بالإضافة إلى استعراض لأهم وأبرز قصص النجاح الاستثمارية في المناطق الحرة والتنموية في الأردن .

ومن الجانب المصري عرض رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية سعادة الدكتور محسن عادل في جلسة العمل الثانية أبرز الفرص الاستثمارية في مصر وأظهر فيها أهم المشاريع الاستثمارية القائمة وأهم قصص النجاح الاستثمارية لشركات أردنية في مصر . كم وقد تم توزيع كارت ذكى "QR Code" للخريطة الاستثمارية لمصر على كافة المشاركين بالمنتدى ووضح ما تتضمنه من فرص استثمارية ومعلومات متاحة عنها، كما وطالب رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم المصريين بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة، وأعرب عن استعداد الهيئة العامة للاستثمار لبذل قصارى جهدها من آجل تذليل كافة العقبات التي تقف أمام إصدار التراخيص والحرص سرعة تنفيذ المشروعات، وفقا لتوجيهات الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى.

وأشار الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار أثناء لقائه مع رجال الأعمال الأردنيين إلى أنه تم توقيع اتفاقية عمل لمجلس تنسيقى استثمارى مصرى أردنى فى إبريل الماضى برعاية وزيرة الاستثمار المصرية، وأنه جارى حاليا تشكيل المجلس لتفعيل دوره، منوها عن أهمية التكامل الاستثمارى بين البلدين فى ظل المتغيرات العالمية، إضافة إلى توجيهات وزيرة الاستثمار المصرية بزيادة التبادل الاستثماري والتعاون المشترك بين البلدين.

واختتمت أعمال المنتدى بالجلسة الثالثة والتي تم مناقشة وعرض إمكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من الإتفاقيات التجارية الدولية خاصة اتفاقية السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (دول الكوميسا)، واتفاقية أغادير. حيث قدم مدير الاستثمار والترويج في الوحدة الفنية الاتفاقية أغادير، عطاالله العايد، عرضا حول آلية استفادة الشركتين الأردنية والمصرية من الاتفاقية التي تضم أيضا تونس والمغرب.

أكد المدير الاقليمي للبنك العقاري المصري–العربي، طارق عقل بأن المنتدى سوف يكون فرصة مهمة في تعزيز دور البنك في تنمية وتعزيز العلاقات بين البلدين من خلال تقديم خدمات مصرفية تلبي تطلعات رجال الأعمال الأردنيين والمصريين على حد سواء، وتساهم في تنمية وزيادة الحصة السوقية للبنك في كلا البلدين وأثنى عقل على الدور الفاعل لجمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال المصريين لدورهما في وضع آلية لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين وتهيئة الجو الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات للمساهمة في زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

كما قدمت المهندسة آروى الحياري مدير إدارة الاستثمار وتطوير الأعمال في شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية عرضا مرئيا تضمن نبذة تعريفية مفصلة حول أبرز الاستثمارات والمشاريع التي حققت نجاح باهر في المناطق الحرة والتنموية الأردنية بالإضافة إلى استعراض تاريخ نشأة هذه المناطق وعددها وتوزيعها الجغرافي في مختلف أرجاء المملكة. بالإضافة إلى تقديم شرح تفصيلي حول الحوافز والتسهيلات الاستثمارية المقدمة في المناطق الحرة والتنموية وكذلك الإجراءات والتعليمات المتوجب معرفتها حول اقامة المشاريع الجديدة، وفي ختام العرض تم الشرح بالتفصيل حول أهم المؤشرات الاقتصادية للمناطق الحرة والتنموية واستعراض للمناطق والمشاريع الجديدة قيد الإنشاء.

قدم معالي الوزير المفوض التجاري أحمد عنتر عرضا مرئيا في جلسة العمل الثالثة حول امكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا تضمن فيه نبذه تاريخية حول الاتفاقية والدول المتضمنة بها وأهم شروط هذه الاتفاقية والمزايا الخاصة بها، كما وتم استعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية للعلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن ومصر. وفي ختام العرض تم استعراض أهم الفرص التي يتم من خلالها الإستفادة من اتفاقية الكوميسا وذلك من خلال التكامل الصناعي في المجالات التي تمتلك بها الأردن ميزة تنافسية مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ومواد البناء، بالإضافة إلى تعزيز الإستثمارات المشتركة بين الأردن ومصر في مجالات عدة مثل الأدوية.

لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والمصريين (B2B Meetings)

عقدت لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والمصريين من خلال تواجد ممثلي ما يقارب 10 شركات مصرية، تم خلالها بحث المصالح المشتركة الثنائية بين الشركات الأردنية والمصرية، وترويج كلا الطرفين للمنتجات والخدمات التي يقدمها كل منهم. واستمرت تلك اللقاءات ما يقارب الساعة وتعتبر اللقاءات الثنائية من أبرز الخدمات التي يقدمها مجلس الأعمال لأعضائه من الجانبين.

اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني المصري

على هامش أعمال المجلس، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني المصري لوضع الترتيبات ومتطلبات القطاع الخاص في كلا البلدين وفقاً لما تم عرضه خلال اجتماعات المجلس، مؤكدين على ضرورة تظافر الجهود من قبل رجال الأعمال في البلدين لوضع متطلباته لرفع حجم الاستثمار المشترك في البلدين.

كما اتفقت اللجنة على ضرورة التركيز على وضع الحلول اللازمة لتسهيل حركة الاستثمارات بين البلدين ومتابعة تطبيق الحكومة المصرية لمنح الخصم على تعرفة النقل عبر قناة السويس بنسبة 50% للصادرات والواردات الأردنية.

من جهة أخرى، فإن المجلس سيعمل خلال الفترة القادمة على وضع آلية لتمكين أعضاء الجمعيتين في البلدين للاستفادة من اتفاقية اغادير، والاتفاقيات الدولية الموقعة لدى البلدين.

اللقاءات الرسمية والزيارات الميدانية

قام أعضاء مجلس الأعمال الأردني المصري بزيارة إلى هيئة الاستثمار الأردنية تم خلالها الاطلاع على آلية عمل الهيئة والنافذة الواحدة للمستثمرين بحضور أمين عام هيئة الاستثمار.

كما قام عدد من أعضاء مجلس الأعمال بلقاء معالي الدكتور جواد العناني رئيس مجلس إدارة بورصة عمان بحضور معالي السيد حمدي الطباع والسيد محمد البلبيسي.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية، تونس وقريباً في الجزائر. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017. كما حصلت على شهادة إدارة الجودة الآيزو 9001:2015.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
E-mail: islamicinsurance@orange.jo
Website: Islamicinsurance.jo

الريادة في العمل المصرفي الإسلامي

ويستمر العطاء بتحقيق المزيد من الانجازات

استطاع البنك الإسلامي الأردني، ان يضع تجربة الأردن على خريطة العمل المصرفي الإسلامي بمساهمته في تثبيت دعائم الصيرفة الإسلامية في الأردن ودعم الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٧٨، وحقق موقعاً ريادياً في عالم الأعمال والصيرفة الإسلامية، متخطياً مختلف التحديات، وحظيت تجربته باهتمام كل من يعنى بالمؤسسات الرائدة التي حققت نجاحات وساهمت في خدمة المجتمع والاقتصاد في بلدانها على مستوى العالمين العربي والاسلامي متوجاً مسيرته بجوائز عالمية متعددة ولأكثر من مرة .

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة المصرفية